الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

اختبار قدرة البنوك التجارية الجزائرية على تحمل الظروف الضاغطة

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالب(ة):

لكحل سارة

تحت إشراف الأستاذ(ة):

بلعايش ميادة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
قصاص شريفة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
ضياف علية	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
بلعايش ميادة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مفرزا

السنة الجامعية: 2023/2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

اختبار قدرة البنوك التجارية الجزائرية على تحمل الظروف الضاغطة

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالب(ة):

لكحل سارة

تحت إشراف الأستاذ(ة):

بلعايش ميادة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
قصاص شريفة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
ضياف علية	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
بلعايش ميادة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مفرزا

السنة الجامعية: 2023/2022

شكر وتقدير

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم علي بنعمة العقل والدين القائل في محكم التنزيل

﴿وفوق كل ذي علم عليم﴾سورة يوسف

صدق الله العظيم

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:«من صنع إليكم معروفا فكافؤوه فان لم تجدوا ما تكافؤوه به فادعوا له حتى ترو أنكم كافأتموه » وراه أبو داوود.

وفاءا وتقديرا واعترافا مني بالجميل أتوجه بجزيل الشكر

إلى الأستاذة المشرفة "بلعايش ميادة" التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عونا لي في إتمام هذا العمل.

أشكر جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية بجامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة.

وأخيرا أتقدم بجزيل شكري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل المتواضع.

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى و أهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات وأعاننا على إتمام هذا العمل.

أهدي عملي هذا إلى من وضع المولى سبحانه وتعالى الجنة تحت أقدامها ووقرها في كتابه العزيز أمي الحبيبة، إلى خالد الذكر الذي وافته المنية منذ عام وكان خير مثال لرب الأسرة والذي لم يتهاون يوم في توفير سبل الخير والسعادة لي

أبي الموقر.

إلى إخوتي عصام وعبد الرؤوف

إلى صديقات عمري: مريم وبسمة و وهيبة.

إلى العائلة الكريمة وزملاء الدراسة متمنية لهم التوفيق والنجاح.

إلى كل الأشخاص الذين أحمل لهم المحبة والتقدير

إلى كل من نسيه القلم وحفظه القلب

سـارة

ملخـــــــص:

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على إحدى أدوات إدارة المخاطر المتمثلة في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط ، حيث تعتبر هذه الأخيرة أداة مهمة في اختبار قدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية المستقبلية ، بعد إخضاع بياناتها المالـــــية لعدة فرضيات وسيناريوهات قاسية ولكن محتملة الحدوث.

اشتملت عينة الدراسة على ثلاثة بنوك عامة ، ثم تطبيق اختبار القدرة المباشـــر من الأعلى إلى الأسفل باستخدام البيانات المالية خلال الفترة (2018/2014) وتحليل الحساسية لمخاطر السيولة بناءا على برنامج Excel.

خلصت الدراسة بعد إجراء اختبارات القدرة على مخاطر السيولة إلى أن البنوك لديها أموال كافية من الودائع لمواجهة السحوبات اليومية المتتالية لها .تأثر رصيـــــد الأصول تامة السيولة بشكل كبير ، خاصة بعد تضاعف معدل السحب اليومي .

الكلمات المفتاحية:

إدارة المخاطر، صدمات، تحليل الحساسية.

Abstract:

This study aimed to shed light on one of the risk management tools represented in the ability to withstand stress tests, as the latter is considered an important tool in testing the ability of banks to withstand future financial shocks, after subjecting their financial statements to several hypotheses and harsh but possible scenarios.

The study sample included three public banks, then applying the direct ability test from top to bottom using the financial data during the period (2014/2018) and the sensitivity analysis for liquidity risks based on the Excel program.

The study concluded, after conducting liquidity risk capacity tests, that banks have sufficient funds from deposits to face successive daily withdrawals. The balance of fully liquid assets was significantly affected, especially after doubling the daily withdrawal rate.

key words:

Risk management, shocks, sensitivity analysis.

قائمة المحتويات	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء.....	
الملخص.....	**VI**
قائمة المحتويات.....	**VII**
قائمة الجداول.....	**VIII**
قائمة الأشكال.....	**IX**
مقدمة:.....	**ب**
الفصل الأول: الإطار العام لاختبارات القدرة ومفهومها العام لدى النظام المصرفي الجزائري وصندوق النقد الدولي	
تمهيد:	**2**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول اختبارات القدرة على تحمل الضغوط	**3**
المطلب الأول: مفهوم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط	**3**
المطلب الثاني: أهمية وأهداف اختبارات القدرة على تحمل الضغوط	**6**
المطلب الثالث: أنواع اختبارات القدرة على تحمل الضغوط	**9**
المبحث الثاني: مراحل تنفيذ وتقييم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط	**14**
المطلب الأول: أساسيات نظرية حول اختبارات القدرة على تحمل الضغوط	**15**
المطلب الثاني: تقييم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط	**30**
المطلب الثالث: النظام المصرفي الجزائري وتطبيقات اختبارات القدرة على تحمل الضغوط	**34**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة	**39**
المطلب الأول: الدراسات السابقة	**39**
المطلب الثاني: القيمة المضافة	**46**
خلاصة الفصل الأول:	**47**
الفصل الثاني: واقع استقرار البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2018/2014)	
تمهيد:	**49**
المبحث الأول: الإطار العام للنظام المصرفي الجزائري	**50**
المطلب الأول: لمحة عامة حول النظام المصرفي الجزائري	**50**
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الصلابة المالية خلال الفترة 2018/2014	**62**
المبحث الثاني: دراسة لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2018/2014	**70**
المطلب الأول: الإعداد والتحضير	**70**
المطلب الثاني: تطبيق اختبارات القدرة على مخاطر السيولة	**73**
خلاصة الفصل الثاني:	**77**
خاتمة:	**79**
قائمة المراجع:	**83**

قائمة الجداول	الصفحة
الجدول رقم (01) مبادئ اختبارات القدرة على تحمل الضغوط المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي.....	18
الجدول رقم (02) يوضح مبادئ اختبارات القدرة على تحمل الضغوط يقترحها صندوق النقد الدولي.....	27
الجدول رقم (03) التوزع المصرفي في الجزائر.....	52
الجدول رقم (04) تطور الموارد المجمعة من قبل البنوك الجزائرية حسب نوع الوديعة خلال الفترة 2018/2014.....	52
الجدول رقم (05) تطور الموارد المجمعة من قبل البنوك الجزائرية حسب نوع البنك خلال الفترة 2018/2014.....	55
الجدول رقم (06) تطور القروض المقدمة للاقتصاد من قبل البنوك حسب نوع القرض خلال الفترة 2018/2014.....	58
الجدول رقم (07) توزيع القروض بالبنوك الجزائرية حسب القطاع الممول خلال الفترة 2018/2014.....	60
الجدول رقم (08) تطور نسبة الملاءة للأموال الخاصة النظامية والقاعدية بالجزائر خلال الفترة 2018/2014.....	63
الجدول رقم (09) مردودية الأموال الخاصة والأصول للبنوك الناشطة في الجزائر خلال الفترة 2018/2014.....	65
الجدول رقم (10) تطور مؤشر هامش الربح والأعباء في القطاع المصرفي بالجزائر خلال الفترة 2018/2014.....	66
الجدول رقم (11) نسبة سيولة البنوك في الجزائر خلال الفترة 2018/2014.....	68
الجدول رقم (12) تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض والمؤونات الممخصصة بالبنوك الجزائرية خلال الفترة 2018/2014.....	69
الجدول رقم (13) يوضح عينة البنوك المشاركة في الاختبار.....	71
الجدول رقم (14) يوضح نتائج تطبيق اختبارات القدرة على مخاطر السيولة.....	75

قائمة الأشكال	الصفحة
الشكل رقم (01) أنواع اختبارات القدرة على تحمل الضغوط حسب الاتجاه.....	12
الشكل رقم (02) يوضح أهم المخاطر المصرفية.....	25
الشكل رقم (03) يوضح البنوك الناشطة في الجزائر.....	51
الشكل رقم (04) تطور الموارد المجمعة من البنوك الجزائرية حسب نوع الوديعة خلال الفترة 2018/2014.....	54
الشكل رقم (05) تطور الموارد المجمعة من قبل البنوك الجزائرية حسب نوع البنوك خلال الفترة 2018/2014.....	57
الشكل رقم (06) تطور االقروض المقدمة للاقتصاد من قبل البنوك حسب نوع القرض خلال الفترة 2018/2014.....	59
الشكل رقم (07) توزيع قروض البنوك الجزائرية حسب القطاع الممول خلال الفترة 2018/2014.....	62

مقدمة

الاستقرار المالي من أهم القضايا التي تحظى باهتمام كبير من قبل البنوك والسلطـــــات الإشرافية والرقابية الوطنيـــة والدولية، خاصـــة مع تعرض البنوك والنظام المالـــي للضعف والأزمات التي أثرت بشكل كبير على أدائها وعلى الاقتصاد ككل.

لمواجهة هذه الإحداث، تم وضع مجموعـــــة من الأدوات لإدارة ومعالـــجة المخاطر والأزمات المـــصرفية، على الرغم من تنوع هذه الأدوات، إلا أن لديـــها بعض أوجه القصوروالتي تتطلب دائما البحث عن أدوات أخرى أكثر فعالية تغـــطي نقاط ضعف أسلافها .

في ظل عدم كفاية أدوات إدارة المخاطر التقليدية، ظهر ما يعرف باختبارات القدرة، والتي تهدف إلى مساعدة البنوك و الجهات الرقابية على الاستعداد لمواجهة ظروف السوق، والتطورات الاقتصادية الكلية القاسية، وتقييم قدرة البنوك على تحمل هذه الظروف.

تنبع أهمية اختبارات القدرة من حقـــيقة أنها تتضمن تحديد الحـــالات المحتملة أو التغيرات المستقبلية في الظروف الاقتصادية التي قد يكون لها أثار سلبية على البنك وتقييم قدرته على تحمل هذه التغيرات، يمكن أن يكون تعريض البنك للاختبار مفيدا جدا في الحالة التي يظهر فيها، اختبارالقدرة على الحصول على نتائج غير مقبولـــة على شكل خسائر لا يمكن مواجهتـــها لذلك يمكن صياغة الاستراتيجيات اللازمة للتعامل مع هذه المخاطر المحتملة، بطريقة تجنب البنك الخسائر الكارثية التي يمكن أن تؤدي إلى ضرر كبير لمركزه المالي وقد يؤدي إلى انهياره.

حاولت الجزائر مواكبة التطورات الدولية في كثـــير من المجالات ولم يكن النظام المصرفي بمنأى عن ذلك.نجد أن بنك الجزائر يصدر لوائح وتعليـــمات للبـنوك الجزائرية متوافقة مع تلك التي تم الحصول عليها من قبل لجنة بازل،

ويعتـــمد أدوات إدارة المخاطر التي تأخذ في الاعتبار البيئة المصرفية والقوانين المعمول بها. من بين الأدوات نجد اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، على الرغم من عدم وجود قانون ينظم كيفية تنفيذ اختبارات القدرة للبنوك التجارية الجزائرية فقد تم تطبيـق هذه الاختبارات عدة مرات، حيث يسعى بنك الجزائر إلى وضع إطار عام لاختبار القدرة من خلال إشراك البنوك والمؤسسات المالية.

ومن هذا المنطلق أصبحت اختبارات القدرة على تحمل الضغوط تحظى بأهمية كبيرة بوصفها أداة من أدوات الرقابة على البنوك ووسيلة لإدارة المخاطر المصرفية.

الإشكالية:

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة الإشكالية كالأتي:

كيف تساهم اختبارات القدرة في مواجهة مخاطر السيولة ضمن سيرورة عمل البنـــوك التجارية الجزائرية؟

الأسئلة الفرعية:

وحتى يتيسر لنا الإلمام بجوانب الموضوع ، ارتأينا تجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية كالأتي :

- ما هو واقــع تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغـوط في البنوك التجاريـــــة الجزائرية ؟
- هل البنوك المشاركة في اختبارات القدرة هي قادرة على تحقيـــق أرباح بعد حدوث الصدمات المفترضة ؟
- هل تطبيق اختبارات القدرة لمخاطر السيولة يؤثر على الودائع والأصول تامة السيولة ؟

الفرضيات:

للإجابة عن هذه التساؤلات نفترض ما يلي :

- بدأت البنوك التجارية الجزائرية في استخدام اختبارات القدرة كأداة داخلـــية لإدارة المخاطر.

- يمكن أن تكون البنوك قادرة على تحقيق أرباح بعد حدوث الصدمات المفترضة.
- يمكن أن تؤثر اختبارات القدرة لمخاطر السيولة على الودائع والأصول تامة السيولة.

أهمية الدراسة :

يمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- البحث عن أدوات إدارة مخاطر جديدة تعالج أوجه القصور والضعف في سابقاتها.
- ضرورة تطبيق اختبارات القدرة على البنوك التجارية الجزائرية لمعرفة أدائها وقدرتها على تجاوز الصدمات .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

- إبراز المفاهيم الأساسية لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط والية تطبيقها.
- تحديد أنواع المخاطر المصرفية وأهم جوانبها.
- تقييم وضعية البنوك التجاريـــة الجزائرية باستخدام اختبارات القدرة على تحـــمل الضغوط.

دوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار الموضوع وهي كالأتي :

- طبيعة التخصص الذي يفرض علينا الإلمام بهذه المواضيع.
- رغبتنا في البحـــــث والاطلاع في مجـــال تطبيق اختبارات القدرة على تحـمل الضغوط لزيادة معرفتنا ومكتسباتنا العلمية.

حدود الدراسة :

من اجل الإلمام بإشكالية الدراسة وفهم مختلف جوانبها، حددنا مجال دراستنا كمـــا يلي :

الحدود المكانية:

تم تطبيق اختبارات القدرة على تحمـــــل الضغوط على عينة من البنوك التجاريـــة الجزائرية والتي توفرت بياناتها خلال الفترة الزمنية قيد الدراسة .

الحدود الزمانية :

تمت الدراسة خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2023/2022، أما البيانـــات المستخدمة في الجانب التطبيقي فقد شملت الفترة 2018/2014.

منهج الدراسة والأدوات المستخدمة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصـــفي في عرض الإطار العام لاختبارات القدرة ومفهومها العام لدى النظام المصرفي الجزائري وصندوق النقد الدولـــي والدراسات السابقة، المنهج الإحصائي في عرض المنحنيـــات والإشكال البيانية في الجانـــب التطبيقي والمنهج التحليلي في تحليل معطيات المنحنيات والإشكال.

استخدمت الدراسة كل من الكتب والمقالات والمجلات إضافة إلى ذلك موقع بنك الجزائر ومواقع البنوك المشاركة في اختبارات القدرة على تحمل الضـــغوط لجمع البيانات اللازمة لاستخدامها في الجانب التطبيقي .

اعتمدت الدراسة على برنامج Excel من اجل رسم منحنيات والأشكال البيانية.

تقسيم الدراسة:

من اجل الإلمام بجوانب الدراسة وطبقا للأهداف التي تم تحديدها ستقسم الدراسة إلى فصل نظري وفصل تطبيقي حيث سيتم التطرق إلى ما يلي :

الفصل الأول كان بعنوان الإطار العام الاختبارات القدرة ومفهومها العام لدى النظام المصرفي الجزائري وصندوق النقد الدولي فتخصص هذا الفصل لإبـــــراز المفاهيم الأساسية لاختبارات القدرة والية تطبيقها ومعرفة مدى أهمية استخدام هذه الاختبارات في مواجهة الظروف الطارئة إضافة إلى عرض دراسات سابـقة حول اختبارات القدرة على تحمل الضغوط.وهذا من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول اختبارات القدرة على تحمل الضغوط .

المبحث الثاني : مراحل تنفيذ وتقييم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط .

المبحث الثالث : الدراسات السابقة والقيمة المضافة .

أما **الفصل الثاني** كان بعنوان واقع استقرار البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2018/2014) أين تم فيه تقييم استقرار القطاع المصرفي الجزائري

وتطـــــــبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على عينة من البنوك التجارية الجزائرية وهذا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : الإطار العام للنظام المصرفي الجزائري .

المبحث الثاني: دراسة للاختبار القدرة على تحمل الضغوط في النظام المصرفـــــي الجزائري خلال الفترة (2018/2014).

الفصل الأول: الإطار العام لاختبارات القرة ومفهومها العام لدى النظام المصرفي و صندوق النقد الدولي

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول اختبار القدرة على تحمل الضغوط

المبحث الثاني: مراحل تنفيذ وتقييم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

تمهيد:

تعد اختبارات القدرة من العناصر المهمة في مراقبة البنوك للتحقق من سلامة أوضاعها المالية وكذلك لتحديد أهم المخاطر على مستوى القطاع المصرفي ككل.

تهدف اختبارات القدرة إلى تقييم رأس مال البنوك لامتصاص الخسائر وتعزيز ثقة الجمهور في استقرار القطاع المصرفي من خلال إظهار قدرة النظام على تحمل الصدمات الشديدة.

تستفيد البنوك والجهات الرقابية من العديد من المزايا عند تطبيق اختبارات القدرة سواء كانت متعلقة بتحديد نقاط القوة والضعف وتقدير الخسائر.

تم تقسيم هذا الفصل على ثلاثة مباحث، المبحث الأول كان بعنوان مفاهيم عامة حول اختبار القدرة على تحمل الضغوط، أما المبحث الثاني فتمثل في مراحل تنفيذ وتقييم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط والمبحث الأخير تضمن الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول اختبار القدرة على تحمل الضغوط:

ازدادت الحاجة إلى اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 حيث تباين عدم نجاعة وكفاية طرق الرقابة التقليدي ة للحفاظ على الاستقرار المالي في مختلف أنحاء العالم مما دعا إلى البحث على أدوات جديدة تكون أكثر مرونة وتأخذ بعين الاعتبار الأحداث المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على الاستقرار النظام المالي.

المطلب الأول: مفهوم اختبار القدرة على تحمل الضغوط

هناك اختلاف في الآراء حول نشأة اختبارات القدرة على تحمل الضغوط حسب ما قدمته العديد من التعاريف و التي حاولت ضبط هذا المفهوم.

الفرع الأول: نشأة اختبارات القدرة على تحمل الضغوط

من الصعب تتبع تاريخ محدد لميلاد اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لكن عموما كانت بدايتها في الثمانينات كأداة بسيطة نسبيا لإدارة المخاطر والتي تطبق على مخاطر منفردة بمعزل عن غيرها، حيث بدأت العديد من البنوك الخاصة والهيئات التنظيمية في الضغط على مخاطر أسعار الفائدة [1]. وكانت شركة الخدمات المالية الأمريكية جي بي مورغان شيس من أوائل الجهات التي اعتمدت اختبارات القدرة على تحمل الضغوط حيث قامت في أوائل التسعينات باستخدام منهجية القيمة المعروضة للخطر لقياس المخاطر السوقية الناشئة عن صدمة معينة، أين حاولت إيجاد مقدار التأثير الذي تحدثه التغيرات في أسعار الأصول على قيمة حافظة البنك.[2]

كما قد تم بناء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط أولا في المجال المالي من أجل تطبيقها على المحافظ المالية المتداولة في البورصة ثم طبقت كأداة لقياس مدى

[1] تريعة حنان، **اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وتطبيقاتها في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2022/2021، ص 04.

[2] ديمينتري ديميكاس، يجب تطويع اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وتوسيعها لتقييم استقرار النظام المالي ككل، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي المجلد، العدد، سبتمبر 2015 ص 47.

حساسية المؤسسات المالية، خاصة البنوك منها لصدمات الاقتصاد الكلي أو بمعنى آخر لدراسة مدى تأثيرات متغيرات الاقتصاد الكلي على سلامة النظام المالي.

حيث استخدم FMI اختبارات القدرة على تحمل الضغوط مند سنة 1999 كجزء من برنامج تقييم القطاع المالي وهو جهد مشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث يغطي برنامج تقييم القطاع المالي مخاطر متعددة في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بما في ذلك مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العدوى. وبحلول سنة 2001 كانت اختبارات القدرة على تحمل الضغوط عملية رسمية رسخت في برنامج تقييم القطاع المالي التابع لصندوق النقد الدولي[1].

وفي ماي 2009 تم نشر مبادئ اختبارات القدرة على تحمل الضغوط الصادرة عن لجنة بازل وقد تم تصميمها لمعالجة نقاط الضعف الرئيسية في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي أبرزتها الأزمة المالية العالمية 2008، مند ذلك الحين تطور دور اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بسرعة وازدادت أهميتها في العديد من الدول.

في مارس 2012 أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية المعيار 13 الذي يحمل عنوان المبادئ الإرشادية لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية والذي يعد مخصصا لاستكما ل أطر العمل الدولية لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط القائمة (التي تم تطويرها مع وضع المعاملات البنكية التقليدية في الحسبان) مع الأخذ بعين الاعتبار كمؤسسا ت الخدمات المالية الإسلامية للمساهمة في سلامة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية والقطاع المالي بأكمله. [2] وقد تضمن معيار رقم 13 إرشادات بشأن العناصر الأساسية التي ينبغي أن تتضمنها اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لدى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية والسلطات الرقابية الإشرافية.

[1] تريعة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 04.

[2] الملاحظة الفنية رقم 2 لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر 2016، ص 03.

ولفهم أفضل للتطور في ممارسات اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وافقت لجنة بازل على إنشاء شبكة اختبارات القدرة على تحمل الضغوط (stress testing net work) وفي عام 2014 أصبحت مجموعة العمل المعنية باختبارات القدرة على تحمل الضغوط تعمل على تحديد ووصف ومقارنة مجموعة من الاختبارات و التي تمت ملاحظتها على مجموعة من الهيئات الإشرافية والبنوك.[1]

الفرع الثاني: تسمية اختبارات القدرة على تحمل الضغوط

تتضمن زيارة طبيب القلب غالبا اختبار القدرة على تحمل الجهد فمراقبة الأنشطة الروتينية لا تكفي لتحديد صحة المريض ولذلك يطلب الطبيب إلى المريض أن يمشي أو يعدو على جهاز المشي والعدو أو يستخدم بدلات عجلة ثابتة إلى أن تصبح أنفاسه بسرعة، لأن تشخيص بعض المشكلات القلب يكون أسهل عندما يعمل القلب بجهد أكبر ونبضات أسرع وقد لا تظهر على المريض أي علامات أو أعراض عندما يكون في وضع الراحة ولكن يتعين أن يعمل القلب بجهد أكبر خلال التمرين فيحتاج بالتالي إلى أكبر قدر من الدم والأكسجين فادا أشار القلب إلى أنه لا يحصل على قدر كاف من الدم الأكسجين فيمكن ان يساعد ذلك الطبيب على تحديد مشكلات محتملة.

يحدث شيء مشابه لذلك عندما يجري الاقتصاديون للبنوك التي تمثل عصب عمل الاقتصاد، وان استخدام اختبارات القدرة يجعل من البنوك تحدد المشكلات التي تعاني منها وإضافة إلى إصلاحها والحد من احتمال حدوث أزمة مصرفية فوقوع أزمة مصرفية لدى إعسار عدة بنوك أو انعدام قدرتها على سداد المدفوعات دون تأخير يؤدي إلى إرباك الاقتصاد بالحد من إمكانيات النفاد إلى القروض طويلة الأجل أو السيولة اللازمة لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها ويؤثر ذلك بدوره على النمو والتوظيف العمالة.

[1] تريعة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 05.

وللحد من مخاطر وقوع أزمة مصرفية تربك الاقتصاد يتعين تحديد مواطن الضعف لدى البنوك في وقت لا يزال يكون فيه متسع لتصحيحها وهذا مثلما في حالة قلب الإنسان، ربما لا تكون مواطن الضعف الكامنة في المؤسسات المالية بادية بمجرد النظر إلى أدائها السابق حين يكون الاقتصاد يعمل بسلاسة وبدون مشكلات ضاغطة، ولتقييم سلامة البنوك تقييما سليما يتم إخضاعها لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط و تؤدي عمليات افتراضية لقياس أدائها في ظل سيناريوها ت اقتصادية كلية ومالية بالغة الشدة مثل حدوث ركود حاد أو جفاف أسواق المال.

وتعني اختبارات القدرة على تحمل الضغوط غالبا بتقييم جانبين من وضع البنك هما الملائمة والسيولة، لأن وجود مشكلات في أحدهما يمكن أن يتسبب في خسائر ضخمة ويؤدي في نهاية المطاف إلى وقوع أزمة مصرفية، وتقاس الملائمة للمؤسسة بالفرق بين أصولها وديونها، فإذا كانت قيمة أصولها تتجاوز ديونها فإنها تكون ذات ملائمة، أي يكون لديها رأس مال سهمي موجب، إلا أن استمرار قيمة كل من الأصول والخصوم يعتمد على التدفقات النقدية المستقبلية وحتى تكون المؤسسة ملائمة يتعين أن تحتفظ بحد أدنى من رأس المال السهمي الموجب الذي يمكنه استيعاب الخسائر للملائمة و يتعين أن تحتفظ بحد أدنى من رأس المال السهمي الموجب الذي يمكنه استيعاب الخسائر إذا ما وقعت صدمة مثل حدوث ركود يتسبب في عجز العملاء عن سداد قروضهم. وربما يلزم المؤسسة أن تحتفظ برأسمال يزيد حتى على هذا الحد الأدنى لضمان استمرا ر ثقة مصادر التمويل بتكلفة معقولة.[1]

الفرع الثالث: تعريف اختبارات القدرة على تحمل الضغوط

تنوعت وجهات النظر في تقديم تعريف لاختبارا ت القدرة على تحمل الضغوط تجتمع بعضها في نقاط معينة وتختلف في نقاط أخرى.

[1] هيروكوأور، ليليانا شوماخر، **بنوك تحت الضغط**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 05 العدد02 جويلية 2013.

تعرف لجنة بازل اختبارات القدر على تحمل الضغوط على أنها: « أداة مهمة لإدارة المخاطر التي تستخدمها البنوك كجزء من إدارتها الداخلية للمخاطر، حيث تعمل اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على تنمية إدارة البنك إلى النتائج السلبية غير المتوقعة المتعلقة بمجموعة متنوعة من المخاطر وتوفر مؤشرات على المستوى المناسب لرأس المال اللازم لتحمل الظروف الاقتصادية المتدهورة فقد يستخدم البنك إجراءات أخرى للمساعدة في تخفيف المستويات المتزايدة من المخاطر[1]».

واستنادا إلى بنك التسويات الدولي فاختبارات الضغط توصف بأنها: تقييم الوضع المالي للمصرف تحت سيناريوهات قاسية ولكنها معقولة بهدف مساعدة متخذي القرار في البنوك على اتخاذ القرارات المناسبة ضمن سيناريوهات مختلفة المخاطر التي قد تواجهها خلال عملها.

أما صندوق النقد الدولي فقد تحدث عنها على أنها تقنية تقيس حساسية محفظة الأوراق المالية المؤسسات أو النظام المالي ككل عند تعرضه لإحداث افتراضية أو سيناريوهات محددة فهي اختبارات كمية تتوقع ماذا سيحدث لرأس المال ككل إذا حدث وان تحققت بعض المخاطر أو معظمها.[2]

و بالتالي فإن اختبارات القدرة على تحمل الضغوط هي إحدى التقنيات التي تعتمد عليها البنوك لإدارة المخاطر، وقياس مدى صلابة ومتانة الوضع المالي للبنوك والنظام المالي ككل في ظروف قاسية وغير عادية تكون ممكنة الحدوث، وذلك من خلال قياس أثرها على الملائمة والربحية والسيولة.

المطلب الثاني: أهمية و أهداف اختبارات القدرة على تحمل الضغوط

إن من أهم المزايا التي يستفاد منها عند تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط و تقدير الخسائر المحتملة وتقييم الملائمة أو الاحتياجات الرأسمالية

[1] تريعة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[2] علي جغريف، فايزة شايب، اختبارات الضغط، أسلوب جديد لقياس قدرة البنوك على تحمل الأزمات دراسة تجربة قطر خلال أزمة كوفيد 19- مجلة الميادين الاقتصادية المجلد 04 العدد 01-2021 ص 159.

وغيرها وذلك عن طريق القيام بإجراءات التقييم الدورية للآثار المحتملة من خلال فرض للسيناريوهات قاسية والتي غالبا ما يتم إهمالها في الظروف الجيدة.[1]

الفرع الأول: أهمية اختبارات القدرة على تحمل الضغوط

يمكن تلخيص أهمية اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في النقاط التالية:[2]

- توفر اختبارات الضغط المعرفة الضرورية للبنوك لتقدير مخاطر الانكشافات المحتملة في أوضاع صعبة وبالتالي تمكينهم من التحوط لمثل هذه الأوضاع من خلال تطوير اختبارات الاستراتيجيات الملائمة لتخفيف تلك المخاطر.
- تمكين مجالس الإدارة والإدارات العليا في البنوك من تحديد فيما إذا كانت مخاطر الانكشاف تتماشى مع نزعة المخاطر لدى هذه البنوك في نماذج العمل المختلفة القائمة على الافتراضات والبيانات التاريخية.
- تقييم قدرة البنوك على الصمود في الأوضاع الصعبة وذلك من حيث قياس الآثار على كل من الربحية ومدى كفاية رأس المال.
- تحديد الأموال الخاصة اللازم ة لامتصاص الخسائر عند حدوث صدمات معتبرة.

الفرع الثاني: أهداف اختبارات القدرة على تحمل الضغوط.

يتم تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على البنوك لتحقيق الأهداف التالية:

- حسب صندوق النقد الدولي يكمن الغرض الأساسي من تطبيق هذه الاختبارات في تقييم القطاع المالي من حيث كفاية رأس المال واستقرار التمويل للقطاع المصرفي من خلال اكتشاف نقاط الضعف على مستوى المنظومة في ظل الظروف السلبية للاقتصاد الكلي.

[1] علي جغريف، فايزة شايب، مرجع سبق ذكره، ص 160.

[2] شبلي وسام، **محاولة اختبار قدرة الإصلاحات الرقابية بازل 03 على تعزيز صلابة النظام المصرفي الجزائري الفترة (2004-2017)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير- تخصص إدارة مالية- جامعة الجزائر 03، 2020/2019، ص 45.

- مساعدة البنوك المركزية على اتخاذ الإجراءات المناسبة بخصوص البنوك التي تظهر اختبارات الضغط الخاصة بها نتائج سلبية.
- قياس التأثير المؤقت للسيناريوهات الشديدة والمتشائمة ولكن المعقولة على الاستقرار المالي بشكل عام والمصرفي بشكل خاص وتستند السيناريوهات إلى الصدمات والمحاكاة الاقتصادية الكلية وتقدم تحليلا جيدا لآثار العدوى ومخاطر السيولة بين البنوك.
- تحسين إدارة رأس المال وسيولة البنك وضمان قدرة البنك على تحقيق أهدافه.
- تزويد إدارات البنوك بمؤشرات عن حجم رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر الناتجة عن الصدمات المالية.
- التعرف على تأثير تلك الاختبارات على رغبة البنك في تحمل المخاطر والتحوط من المخاطر المستقبلية للأنشطة ذات المخاطر الجوهرية.
- توفير منظور مخاطر تكميلي لأدوات إدارة المخاطر القائمة على النماذج الكمية المعقدة باستخدام البيانات التاريخية والعلاقات الإحصائية المقدرة كما يمكن لنتائج اختبارات الضغط لمحفظة استثمارية معينة تقديم نظرة عن صلاحية النماذج الإحصائية المستخدمة في فترات الثقة العالية، مثل النماذج المستخدمة في تقدير القيمة عند المخاطر هي تسمح بمحاكاة الصدمات التي لم تحدث من قبل وتستخدم في تقييم مدى قوة النماذج للتغيرات المحتملة في البيئة الاقتصادية والمالية.

وأيضا من أهداف اختبارات القدرة على تحمل الضغوط هي:[1]

- تحديد الاستراتيجيات الرئيسية للتخفيف من آثار الأحداث والاختبارات المتعلقة بالتوتر.

[1] Schuermonn T. (2013) " Stress testing Bankes" Internatiennal journal of forecasting. VOL.30.Issue3.pp 721-722.

- توفير المعلومات التي تساعد صناع القرار على تقييم الضعف في القطاع المصرفي.

المطلب الثالث: أنواع اختبارات القدرة على تحمل الضغوط حسب معايير تصنيفها

توجد عدة أنواع لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط وذلك لاختلاف المعايير التي تصنف حسبها

الفرع الأول : حسب عوامل الخطر

1 -تحليل الحساسية: Sensitivity Analysis

تستخدم اختبارات تحليل الحساسية لقياس أثر التحركات في عوامل المخاطر كل على حدة على الوضع المالي للبنك مثل : ارتفاع نسبة الديون غير العاملة، التغيرات في أسعار الفائدة ، التغيرات في أسعار ال صرف، التغيرات في أسعار الأسهم... إلخ وعادة لا يتم تحديد مصدر الصدمة (المصدر الذي ينتج عنه هذا النوع من المخاطر) في هذه الاختبارات، كما لا يتم الأخذ بالاعتبار العلاقات والتداخلات بين عوامل المخاطر المختلفة وته دف هذه الاختبارات إلى تحديد درجة حساس يتي الوضع المالي للبنك تجاه عامل واحد من المخاطر وتقييم قدرة البنك على مواجهته كما يقوم البنك بتحديد عوامل المخاطر (Risk drives) ذات الصلة التي من الممكن أن تؤثر على البنك وعلى وجه الخصوص المخاطر المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الكلي مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف والمخاطر المتعلقة بالائتمان مثل ارتفاع الديون غير العاملة أو ارتفاع احتمالية تعثر العملا ء وعوامل المخاطر المالية مثل زيادة التدبدب في الأسواق المالية بالإضافة إلى عوامل مخاطر التشغيل مثل: عمليات احتيال داخل البنك، الكوارث الطبيعية، حصول عملية سطو على البنك ، انهيار نظام الاتصالات ...الخ.[1]

و يفضل أن يقوم البنك بإجراء اختبارات على عوامل المخاطر التي تم تحديدها وذلك باستعمال درجات مختلفة من الشدة، بحيث تحدد درجة الشدة بناءا على

[1] أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

البيانات التاريخية والتجارب السابقة على مستوى البنك أو الاقتصاد بشكل عام مدعمة بافتراضات معقولة.

ويتم إجراء اختبارات تحليل الحساسية على عدة مستويات داخل البنك وبحيث يشمل ذلك إجراء بعض الاختبارات على مستوى التعرضات افتراضية وفردية أو على مستوى المحفظة أو على مستوى خطوط الأعمال أو على مستوى البنك ككل وتشمل اختبارات تحليل الحساسية كلا من مخاطر الائتمان، مخاطر التركز، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل ومخاطر السيولة.[1]

2 -تحليل السناريوهات: Scenario Analysis

وتسمى أيضا بالاختبارات متعددة المتغيرات، تعد هذه الاختبارات أكثر تعقيدا من اختبارات الحساسية حيث يتم من خلال أحداث تغيرات عدة عوامل غير عادية على متغيرات عدة في آن واحد بناءا على مجموعة من الافتراضات.

ويمكن التمييز بين نوعين من السيناريوهات:

1-2 سيناريوهات تاريخية : تكون مبنية على أحداث وقعت في تواريخ سابقة ودراسة تأثيرها على محفظة البنوك في حالة حصولها مرة أخرى، مثل أزمة 1929، الأزمة المالية 2008، أزمة الديون السيادية سنة 2010 ... الخ.

2-2 السيناريوهات الافتراضية: وهي سيناريوهات تعتمد على أحداث افتراضية لم تحدث في الفترات السابقة لكنها محتملة الوقوع والتي يؤدي حدوثها إلى التأثير على أداء البنوك وغالبا ما تشمل حدوث تغيرات جوهرية على المتغيرات الاقتصادية الكلية والتي يكون لها آثار سلبية على أوضاع البنك ومثال هذه السيناريوهات: ارتفاع نسبة الديون المتعثرة وبالتالي انخفاض ربحية البنك وبالتالي التأثير على [2].

ومن أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يمكن أخذها في الاعتبار عند بناء السيناريوهات الافتراضية نجد: انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاع

[1] أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2] نبيلة يحي الشريف- عيساني عامر، **قياس مخاطر التركز الائتماني باستخدام اختبارات الضغط**، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16، العدد 1، ص 110.

مستويات البطالة، ارتفاع أو انخفاض نسبة التضخم، ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة، ارتفاع أو انخفاض أسعار الأسهم، ارتفاع أو انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية.[1]

3 -اختبار الضغط العكسي: Revese stress tests

تحدد اختبار القدرة على تحمل الضغط العكسي ماهي السيناريوهات التي تمثل تحدي لوجود البنك وبالتالي المخاطر غير المكتشفة والخفية فتبدأ اختبارات القدرة على تحمل الضغوط العكسية من معرفة نتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط (مثل عدم الالتزام بالمتطلبات الرقابية لنسب رأس المال أو أزمات السيولة) ومن ثم يتم التساؤل عن ماهية الأحداث التي يمكن أن تقود لهذه النتائج وتكمل اختبارات القدرة على تحمل الضغوط ويتم استخدامه كأداة لإدارة المخاطر في تحديد السيناريوهات التي يمكن أن تسبب إخفاق البنك في مجال عمله.

وقد يكون من الصعب تصور نموذج لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط العكسية إلا أنه أداة مفيدة لتحديد أنواع سيناريوهات الضغط التي يمكن استخدامها لأغراض اختبارات القدرة على تحمل الضغوط المباشرة هذا النوع من اختبارات القدرة على تحمل الضغوط يمكن أن يكشف عن نقاط الضعف المخيفة وعدم التناسق في إستراتيجيات التحوط أو ردود الأفعال الأخرى.[2]

الفرع الثاني: حسب الاتجاه

تنقسم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط حسب الاتجاه إلى نوعين هما: اختبارات القدرة التصاعدية واختبارات القدرة التنازلية.

[1] نبيلة يحيي الشريف- عيساني عامرن مرجع سبق ذكره، ص 111.
[2] تريعة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 15.

الشكل رقم (01): يوضح أنواع اختبارات القدرة على تحمل الضغوط حسب الإتجاه

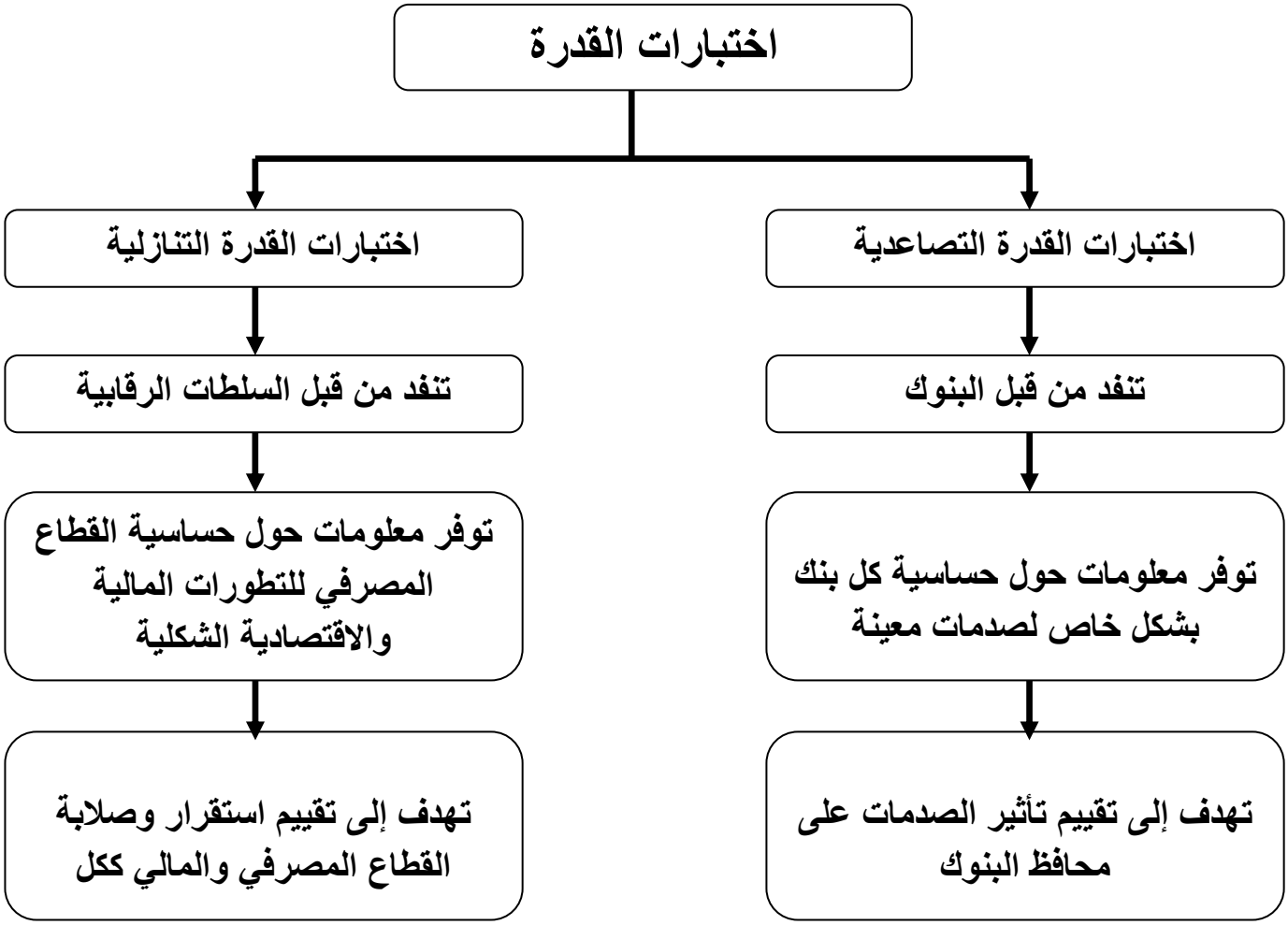

المصدر: شيلي وسام، مرجع سبق ذكره، ص 50.

1 -اختبارات القدرة التصاعدية: Botton- up

تعرف اختبارات القدرة التصاعدية باختبارات القدرة من الأسفل إلى الأعلى ويتم تطبيقها من قبل البنوك والمؤسسات المالية على ميزانياتها باستخدام نماذجها الداخلية وبتوجيه من قبل السلطات الرقابية ويتم تجميع النتائج من قبل هذه الأخيرة للحصول على الأثر على مستوى النظام ككل، وتوفر هذه الاختبارات معلومات حول حساسية كل بنك بشكل منفرد لصدمات معينة فضلا عن معلومات عن تركز المخاطر في النظام المالي والتي تهدف إلى تقييم تأثير الصدمات على محافظ البنوك.

2 -اختبارات القدرة التنازلية: Top down

تعرف اختبارات القدرة التنازلية باختبارات القدرة من الأعلى إلى الأسفل ويتم تنفيذها من قبل البنوك المركزية أو السلطات التنظيمية للبلد باستخدام البيانات والسيناريوهات والفرضيات والنماذج الخاصة بها، وتشير بعض التنظيمات في تعريف هذا الاختبار إلى طبيعة التجميعية للبيانات ومصدر هذه البيانات من منطلق أن تطبيقها يكون على ميزانية مجمعة للقطاع المصرفي، ويكون اتجاه تدفق المعلومات من الأعلى إلى الأسفل ويوفر هدا النوع من الاختبارات معلومات حول حساسية القطاع المصرفي للتطورات المالية والاقتصادية الكلية وتهدف هذه الاختبارات إلى تقييم استقرار وصلابة القطاع المصرفي والمالي في مجمله.[1]

الفرع الثالث: حسب مجال تطبيقها

تهدف اختبارات القدرة إلى تقييم الأوضاع المالية للبنوك ضمن فرضيات صعبة، والتي من الممكن حدوثها، وبالتالي يتم استخدام نتائج هذه الاختبارات في تحديد مستويات رأس المال والسيولة الواجب الاحتفاظ بها من قبل البنوك لتعزيز قدرتها على تحمل الصدمات المالية والمخاطر المرتفعة.[2]

[1] شيلي وسام، مرجع سبق ذكره.
[2] رامي يوسف و آخرون، **دليل استرشادي حول تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية**، العدد 9، ص 43.

وتنقسم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط حسب مجال تطبيقها إلى نوعين هما كالتالي:[1]

1 -اختبارات القدرة الجزئية: Micro Stress tests

استخدام هدا النوع من الاختبارات من قبل البنوك العالمية في بداية التسعينات، لقياس درجة مقاومة محافظها المالية للصدمات الخارجية، وتهدف هذه الاختبارات إلى تحديد نقاط الضعف التي تهدد المؤسسات المصرفية بشكل فردي وتقييم صلابة كل بنك على حدة في ظل صدمة معينة.

2 -اختبارات القدرة الكلية: MACO STRESS TESTS

تعتبر من أهم المكونات الأساسية لبرنامج تقييم القطاع المالي من قبل صندوق النقد الدولي، ويتم في ظل هذه الاختبارات إخضاع القطاع المصرفي في مجمله لصدمات اقتصادية ومالية مشتركة بغرض تحديد نقاط الضعف المحتملة في القطاع المصرفي وقياس قدرته على التكيف مع التطورات السلبية، وتهدف هذه الاختبارات إلى تقييم الاستقرار المالي للقطاع ككل وذلك باستخدام جملة من التقنيات والأساليب التي تسمح بالإحاطة بخطر العدوى المالية لكنها لا تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الفردية كالخطر التشغيلي والقانوني ... إلخ.

المبحث الثاني: مراحل تنفيذ وتقييم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط

تعتمد تطبيقات اختبارات القدرة للأنظمة المصرفية على تعليمات السلطة الرقابية التي تستند بالأساس إلى تعليمات الدعامة الثانية لاتفاقيه بازل وعلى وجه الخصوص (المبادئ الإرشادية والممارسات السليمة في إعداد اختبارات القدرة) الصادرة عن لجنه الرقابة المصرفيةة بازل في العام 2009 والتي اشتملت على بنود إرشادية للقيام بتلك الاختبارات وفق أفضل الممارسات الدول ية بحيث تغطي السيناريوهات الافتراضية المستخدمة في الاختبار حجم الأنشطة وطبيعة المخاطر المصرفية وتعكس مدى قدره تلك المصارف على استيعاب ومواجهات الصدمات

[1] شيلي وسام، مرجع سبق ذكره، ص 51.

المتنوعة التي يتم تصميمها وفق نسب افتراضي ة، ومما تجدر الإشارة إليه أن المصرف الذي لم يجتاز اختبارات القدر ة بنجاح لا يعني أنه مصرف مفلس أو منهار، بل أن المهمة الأساسية لاختبارات القدرة هو تقييم مدى متانة وقدر ة المصرف على استيعاب وامتصاص الخسائر المحتملة الحدوث في حال تدهور الأوضاع الاقتصادية وكشف الثغرات التي تعتري مسار العمل المصرفي.[1]

المطلب الأول: أساسيات نظرية حول اختبارات القدرة على تحمل الضغوط

تعتبر اختبارات القدرة أداة مهم ة وجزء رئيسي من إدارة المخاطر حيث ازدادت أهميتها مؤخرا في ظل الأزمات الراهنة إذ تحظى ببعد مستقبلي في تقييم المخاطر بعكس النماذج المعتمدة على البيانات التاريخية فقط والتي لا تأخذ بعين الاعتبار الأحداث المستقبلية غير المتوقعة.[2]

الفرع الأول: الأسباب التي تدعو إلى القيام بإجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط

هناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى إجراء هذا النوع من الاختبارات خاصة في المصارف وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

1 -بعض السيناريوهات (التصورات) تتضمن ما يشبه أوضاعا صعبة والتي لم يتم إجراء تحليل للخبرة السابقة لها بشكل تاريخي مما يوفر دليلا إرشاديا فعلى سبيل المثال: عندما تكون المؤسسة قلقة حول تأثير عملة في أخرى أو انهيار إحدى العملات فإن مشاكلا من هذا القبيل قد لا يتواجد لها سوابق تاريخية (فيما يتعلق بعملات محدد ة) أو عندما يكون المصرف قلقا جراء انهيارات في كتل ة ضماناته.

2 -إن البيانات التاريخية المتعلقة بالتذبذبات أو الارتباطات يمكن أن تكون غير جديرة بالثقة ومضللة، فعلى سبيل المثال فإن حساب القيمة المعروضة للخطر

[1] نرمين حميد علي زنكته- خلود هادي الربيعي، **استخدام اختبارات الضغط في إدارة مخاطر التركز الائتماني**، مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS)، المجلد 14، العدد 49، لسنة 2019، ص 97.
[2] علي جغريف- فايزة شايب، مرجع سبق ذكره، ص 158.

لعملة أساسية تتضمن تقييما منخفضا لمخاطر سعر صرفها ، و إن الارتباطات بين الأسعار عادة ما تنهار خلال الانهيارات التي تصيب الأسواق.

3 -إن المخاطر السوقية والتفاعل فيما بينها وبين مخاطر الائتمان ومخاطر معدلات الفائدة عادة ما تكون غير ملاحظ ة أو ممكنة الكشف بسهولة باستخدام القيمة المعروضة للخطر(VAR)، ولكن اختبارات القدرة محدد يمكن أن يعطي صورة أكثر وضوحا حول هذه المخاطر وتفاعلاتها.[1]

4 -الحاجة إلى تغيير مواطن الضعف بالبنك وتقييم الآثار المحتملة لها.

5 -الاستفادة من نتائج اختبارات القدرة في تقييم كفاية رأس المال ومدى توافقها مع المتطلبات الدولية "مقررا بازل"

6 -الاستفادة من نتائج اختبارات القدرة في تقييم احتياجات السيولة وتشكيل خطط التمويل.

7 -تمكين الإدارة العليا من إعداد الاستراتيجيات المتكاملة والإدارة الفعالة للمخاطر.[2]

الفرع الثاني: مبادئ الممارسات السليمة لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط

أولا- حسب لجنة بازل: نشرت لجنة بازل سابقا مبادئ اختبارات القدرة في مايو 2009 صممت مبادئ عام 2009 لمعالجة نقاط الضعف الرئيسية في ممارسات اختبارات القدرة والتي أبرزتها الأزمة المالية العالمية منذ ذلك الحين تطور دو ر اختبارات القدرة بسرعة و ازداد ت أهميته حيث أصبح اختبار القدرة الآن عنصر ا أساسيا في إدارة المخاط ر بالنسبة للبنوك وأدا ة أساسية للمشرفين على البنوك وسلطات الحوكمة الكلية وبالنظر إلى التطور السريع لاختبار القدرة في السنوات الأخيرة أجرت اللجنة مراجعة منفصلة للممارسات الإشرافية والمصرفية الحالية في هذا المجال. وإدراكا للأهمية المتزايدة لاختبارات القدرة بالإضافة إلى مجموعة كبير من الأساليب التي تتبناها السلطات الإشرافية والمصارف قررت اللجنة تحديث

[1] ديالا جنود، **اختبارات الجهد وأهميتها في إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة السورية** ، رسالة الماجستير في علوم الإدارة، تخصص علوم مالية ومصرفية، المعهد العالي لإدارة الأعمال، 2018، ص 37.

[2] محمد موسى علي شحاتة، **نموذج مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن اختبارات تحمل الضغوط كأداة لإدارة المخاطر المصرفية"دراسة تطبيقية"** كلية التجارة، جامعة مدينة السادات المتوفية، ص 218.

مبادئ اختبارات القدرة لعام 2009، تغطي هذه المبادئ ممارسات اختبارات القدر ة ويتم صياغتها بهدف تطبيقها على البنوك الكبيرة النشطة دوليا و إلى السلطات الرقابية وغيرها من السلطات المالية ذات الصلة في الدول الأعضاء في لجنة بازل و مع ذلك يمكن أن تستفيد البنوك والسلطات الأصغر حجما في جميع الدول من النظر بطريقة منظمة في التأثير المحتمل للسيناريوهات الضارة على أعمالها حتى لو لم تكن تستخدم إطارا رسميا لاختبار القدرة ولكنها تستخدم طرقا أبسط لذلك تهدف هذه المبادئ إلى تطبيقها على أساس تناسبي اعتمادا على حجم وتعقيد و مخاطر البنك أو القطاع المصرفي الذي تكون السلطة مسؤولة عنه.

ولا تشكل هذه المبادئ معايير ، حيث وتتوقع لجنة بازل تنفيذها بالكامل من قبل جميع أعضاءها و المصارف النشطة دوليا التي تشرف عليها. مع ذلك تتوقع لجنة بازل بالنسبة للبنوك النشطة دوليا أن يكون اختبار القدرة جزءا لا يتجزأ من الإدارة السليمة للمخاطر والرقابة الإشرافية وأن اختبار القدرة هذا يأخذ في الاعتبار جوهر هذه المبادئ.[1]

وبناء على ما سبق يجب أن تتضمن اختبارات القدرة على تحمل الضغوط ما يلي:[2]

1 -يجب أن تتضمن أطر اختبارات القدرة أهدافا واضحة ومعتمدة رسميا.

2 -يجب أن تتضمن أطر اختبارات القدرة هيكلا فعالا للحوكمة.

3 -يجب استخدام اختبارات القدرة كأداة لإدارة المخاطر ولإبلاغ صناع القرار نتائجها.

4 -يجب أن تتضمن أطر الاختبارات القدرة المخاطر المادية والمخاطر ذات الصلة وأن تطبق الضغوط الشديدة بدرجة كافية.

[1] أسامة محمد عبد الرحمن جبر، **قياس قدرة البنوك التجارية الأردنية على تحمل الظروف الضاغطة في معهده** ، الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المالية وإدارة المخاطر، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن، 2019، ص ص 24-25.

[2] أسامة محمد عبد الرحمان جبر، مرجع نفسه، ص 5

5 - يجب أن تكون الموارد والهياكل التنظيمية كافية لتحقيق أهداف أطر اختبارات القدرة على تحمل الضغوط.

6 -يجب دعم اختبارات القدر ة ببيانات دقيقة و صحيحة بما فيه الكفاية و بـأنظمة تقنية معلومات جيدة.

7 -يجب أن تكون النماذج والمنهجيات لتقيم آثار السيناريوهات والحساسيات مناسبة للغرض.

8 -يجب أن تخضع نماذج اختبارات القدرة والنتائج والأطر إلى المراجعة الدورية.

ثانيا- حسب صندوق النقد الدولي: لا تستند الممارسات الراهنة في مجال اختبارات القدرة على تحمل الضغوط إلى مجموعة منتظمة وشاملة من المبادئ ولكنها نشأت عن طريق التجريب والخطأ وغالبا ما تكشف عن أوجه قصور في القدرات البشرية والفنية وقدرات البيانات ولتحسين تنفيذ هذه الاختبارات اقترح صندوق النقد مؤخرا سبعة مبادئ **"**لأفضل الممارسات**"** لاختبار القدرة على تحمل الضغوط وقدم توجيهات تشغيلية بشأن طرق تنفيذها ويمكن أن يستخدم هذه المبادئ التوجيهية خبراء الصندوق أو أي سلطات معنية بالاستقرار المالي قي أي منطقة في العالم.

الجدول رقم (01): يوضح مبادئ اختبارات القدرة على تحمل الضغوط يقترحها صندوق النقد الدولي

المبدأ 01	تحديد المحيط المؤسسي للاختبارات بصورة مناسبة
المبدأ 02	تحديد جميع قنوات انتشار المخاطر ذات الصلة
المبدأ 03	إدراج جميع المخاطر وهوامش الأمان المهمة
المبدأ 04	الاستفادة من وجهة نظر المستثمر في تصميم الاختبارات
المبدأ 05	إبلاغ نتائج بطريقة أذكى وليس بصوت أعلى
المبدأ 06	التركيز على مخاطر طرق المنحنى
المبدأ 07	الاحتراس من **"**البجعة السوداء**"**

المصدر: هيروكو أورا وليليانا شوماخار، مرجع سابق ذكره، ص 40

إن المبادئ الثلاثة الأولى تسلط الضوء على أهمية امتلاك معرفة جيدة بالمخاطر ونماذج العمل، وقنوات انتشار المخاطر التي تواجهها المؤسسة أو النظام الخاضع للمراجعة قبل بدأ اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، وتقتضي هذه المبادئ إدراج جميع المؤسسات التي يمكن أن يؤدي إخفاقها إلى إلحاق ضرر كبير بالاقتصاد (المؤسسات التي تطلق عليها عبارة المؤسسات المالية المؤثرة على النظام المالي) في عمليات الاختبار وتكرار الآثار الارتشارية المحتملة وآليات التغذية المرتدة التي يمكن أن تزيد من حدة الصدمة الأولية ويتح قق التكرار باستخدام نماذج اقتصادية تحاكي التفاعل بين مختلف عوامل المخاطر (مثل مخاطر الائتمان أو مخاطر أسعار الصرف أو مخاطر السيولة) أو بين البنوك المختلفة.[1]

كما يؤكد المبدأ 04 على أهمية تكميل تصميم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بخصائص تبين متطلبات الأسواق وكذلك المتطلبات التنظيمية ومحاس بية وهناك عدة طرق للقيام بذلك وتتمثل إحدى هذه الطرق في استخدام الحدود الدنيا لمعدل العائد أ و المعدل اجتياز الاختبار على أساس تكاليف التمويل المستهدفة وتعكس الحدود الدنيا لمعدلات العائد القائمة على النسب التنظيمية ما تعتبره الجهات التنظيمية نسبة ملائمة كافية . إلا أن تقييم السوق لملائمة بنك ما قد يكون مختلف ففي عالم تكون فيه الأسواق قادرة على فرض الانضباط على البنوك برفض تمويلها يمكن أن تطلب الأسواق نسبا لرأس المال تمكنها من بلوغ تصنيف معين للمخاطر أو إبقاء تكاليف التمويل دون سقف معين وتكون لدى البنوك حوافر استهداف تلك النسب.

ويمثل التأثير المحتمل لسلوك السوق على سلامة المؤسسات المالية أيضا عنصرا أساسيا في فهم المبدأ 05 الذي يقضي بنشر اختبارات القدرة على تحمل الضغوط بطريقة ذكية ويعني "الذكاء" هنا أن تكون الاختبارات تقييمات صريحة

[1] هيروكو أورا وليابان شوماخر، مرجع سبق ذكره، ص 40.

للمخاطر وواضحة فيما يتعلق بالتغطية وأوجه القصور وأن تتضمن نتائج معلنة إلى جانب تدابير تعالج بصورة مقنعة أي مواطن ضعف تكشف عنها الاختبارات بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر عمليات ضخ رأس المال ولهذه الطريقة يمكن أن يؤدي نشر نتائج الاختبارات إلى التخفيف من حدة المشكلات الناشئة عن عدم اكتمال المعلومات أثناء فترات انعدام اليقين واستعا دة كفة السوق وحتى في حالة اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تجرى لأ غراض الرقابة خلال فترات غير الأزمات يمكن أن يؤدي إبلاغ نتائجها إلى التوعية بالمخاطر وتشجيع تسعير المخاطر بطريقة أكثر واقعية وتعزيز انضباط السوق في أوقات الرخاء وهو ما ينبغي أن يؤدي بدو ره إلى تجنب التحولات المفاجئة المستقبلية في مزاج المستثمرين.

أما المبدأ 06 فيتسم بطبيعة فنية، إذ يوصي منفذ الاختبار باستخدام أساليب إحصائية واقتصادية قياسية تكون مصممة خصيصا لتحديد سيناريوها ت بالغة الشدة التي غالبا ما تتسم بحدوث عدد كبير من المخاطر في نفس الوقت.

ومهما تكن درجة حقل النموذج التحليلي وشدة الصدمات المدمجة في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط ودرجة الحرص في إستراتيجية الإبلاغ تظل هناك دائما مخاطر حدوث "اللا معقول" مثلما يحذرنا المبدأ 07 وينبغي للقائم باختبارات القدرة على تحمل الضغوط في جميع الأحوال أن يضع في اعتباره دائما مخاطر "البجعة السوداء" أي النتيجة التي يرجح بدرجة كبيرة ألا تحدث.[1]

الفرع الثالث: متطلبات اختبارات القدرة على تحمل الضغوط

يتطلب الوصول إلى إطار شامل وفعال لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط والاستفادة منها في تطوير خطط وسياسات البنك مراعاة الأمور التالية:[2]

[1] هيروكو أورا وليابان شوماخر، مرجع سبق ذكره، ص 41.
[2] أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مرجع سبق ذكره، ص 13-14.

1 -أن تشمل اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على سيناريوهات تتدرج من الأقل تأثيرا إلى الأكثر تأثيرا بما في ذلك السيناريوهات التي قد تحدد ملائمة البنك وقدرته على الاستمرا ر وذلك بهدف التعرف عل ى المخاطر الكامنة غير المغطاة والأخذ بعين الاعتبار مستوى تأثير السيناريوهات المحتملة على الوضع المالي للبنك سواء من خلال حجم الخسارة المتوقعة أو من خلال التأثير على سمعة البنك.

2 -استخدام نتائج اختبارات القدر ة على تحمل الضغوط في تطوير خطط الطوارئ للتعامل مع المخاطر المختلفة وتفعيل استخدام أدوات تخفيف المخاطر مثل التحوط النقاص للبنود داخل الميزانية والضمانات المقبولة كما يجب في الوقت نفسه تقييم فعالية استخدام هذه الأدوات خلال الظروف المالية و والاقتصادية الصعبة.

3 -تطوير منهجيات لقياس أثر المخاطر السمعة معبرا عنها بالمخاطر الأخرى مثل الائتمان، السوق والسيولة وذلك عن طريق تضمن اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لبعض السيناريوهات المتعلقة بمخاطر السمعة.

4 -استخدام نتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لتحديد ومراقبة والتحكم بمخاطر التركز و للقيام بذلك بصورة صحيحة فان السيناريوهات المختارة يجب أن تكون على مستوى البنك ككل وعلى مستوى خطوط معينة من خطوط أعمال البنك وأن تغطى الموجودات داخل وخارج الميزانية وبحيث يؤخذ بالاعتبار في هذه الاختبارات التغيرات المحتملة في ظروف السوق والتي قد تؤثر سلبا على تعرض البنك لمخاطر التركز.

5 -أن تغطى اختبارات القدرة جميع المنتجات المالية المعقدة حسب الحاجة كما يجب تجنب ما حدث في الأزمة المالية الأخيرة والمتمثل بقيام البنوك بتقدير مخاطر المنتجات المالية بالاعتماد فقط على التصنيفات الائتمانية الخارجية أو

على البيانات التاريخية لمنتجات مالية مشابهة و هي طرق غير كافية ولا تشمل جميع المخاطر المرتبطة بالمنتجات المالية المعقدة في حالة الأزمات الشديدة.

6 -أن تشمل اختبارات القدرة على تحمل الضغوط سيناريوهات لتقييم حجم وتأثير الموجودات خارج الميزانية على أنواع المخاطر الأخرى خاصة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة ومدى تأثيرها على ملاءة البنك وسيولته.

7 -أن تتناسب الاختبارات المستخدمة مع درجة تحمل المخاطر التي حددها البنك لنفسه بحيث تتناسب السيناريوهات المختارة من قبل البنك مع حجم وطبيعة ومدى تعقيد أعمال البنك والمخاطر المرتبطة به.

8 -الأخذ بالاعتبار نتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في تطوير خطط التعافي لدى البنك والتي تعتبر جزءا من خطة استمرارية العمل حيث تستخدم هذه الخطط في إدارة مخاطر أي بنك سواء كانت المخاطر داخلية أو خارجية وتكمن أهميتها بكونها أداة تساعد البنك على أن يستمر بعد الأحداث الشديدة وتعمل على تقليل أثر الأحداث السلبية عليه.[1]

9 -يجب أن تشمل اختبارات القدرة على تحمل الضغوط أساليب كمية ونوعية لتحسين شمولية هذه الاختبارات وجعلها داعمة ومكملة لنماذج وطرق إدارة المخاطر المستخدمة في البنك.

10 - يجب أن تتراوح الاختبارات بين اختبارات تحليل الحساسية المبنية على تغيرات في عامل، مخاطر واحد وبين اختبارات تحليل سيناريوهات مبنية على أساليب إحصائية تأخذ بعين الاعتبار العلاقات بين مسببات المخاطر النظامية في أوقات الأزمات[2].

[1] أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

[2] تعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنوك العاملة في الأردن رقم (2016/1) صادرة عن البنك المركزي الأردني سندا لأحكام المادة (99/ب) من قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000 وتعديلاته بتاريخ 2016/12/06 ص 7.

الفرع الرابع: المخاطر التي تطبق عليها اختبارات القدرة على تحمل الضغوط

تتطلب اختبارات القدرة على تحمل الضغوط تحديد عوامل المخاطر الرئيسية التي يجب إخضاعها للاختبار وعلى البنك تحديد قائمة هذه العوامل فيما ضوء المخاطر الخاصة بكل محفظة وتحليلها مع تحديد علاقة الارتباط فيما بينها [1] هناك عدة أنواع من المخاطر تتعرض لها البنوك وهي كالتالي:

- مخاطر ائتمانية: تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفيات (القروض) والكشف على الحساب أو أية تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء وتنجم المخاطر عادة عندما يمنح البنك العملاء قروضا واجبة لسداد في وقت محدد في المستقبل ويفشل العميل في الإيفاء بالتزاماته بالدفع في وقت حلول القروض.
- مخاطر السيولة: ينظر لمخاطر السيولة على أنها الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على قروض أو ودائع جديدة و تتعاظم حصل السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو السحب من الودائع ولا يستطيع التوصل إلى مصادر جديدة للنقدية.
- مخاطر سعر الفائدة: يقصد بها قابلية التباين في العائد الناتج عن حدوث تغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة وتميل كل أسعار الفائدة السوقية إلى الارتفاع أو الانخفاض معا على المدى الطويل، إن خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل أقساط القروض من خصوم بنكية.[2]
- مخاطر السوق: احتمال انخفاض قيمة الاستثمار نتيجة الظروف العامة للسوق والناجمة عن التقلبات في أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية والسلع وذلك بسبب التطورات غير المواتية لعوامل السوق.

[1] تريعة حنان، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[2] فخاروي فاروق و آخرون، **استخدام اختبارات الضغط كوسيلة للكشف المبكر من خسائر المخاطر البنكية مع الإشارة لتجربة البنوك الأردنية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 4 العدد 01، 2020، ص ص 218-219.

- مخاطر أسعار الصرف: وهي تلك المخاطر التي يواجهها المصرف أثناء قيامه بتنفيذ عمليات تبادل النقد الأجنبي حيث أنه قد يتعرض لخسائر كبير إذا لم تتم عملية التبادل بشكل سليم ولذلك قد يتحمل المصرف خسائر نتيجة تقلبات أسعار صرف العملات.[1]
- مخاطر التضخم : وهي المخاطر الناتج عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض للقوة الشرائية.
- المخاطر التشغيلية (مخاطر العمليات): وهي المخاطر الخاصة بالبنك نفسه والناجمة عن طبيعة العمل المصرفي إذ تتوسع البنوك عادة في توظيف الأموال المتاحة لديها وتشكل أموال المودعين نسبة عالية من هذه الأموال وتزداد إيرادات البنك ومن ثم أرباحه نتيجة التوسع في توظيفه هذه الأموال إلا أن زيادة التوظيف يقابلها في العادة زيادة في حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك للعلاقة العكسية بين توظيف الأموال والمخاطر وللعلاقة الطردية بين العائد والمخاطر فكلما زاد التوظيف ارتفعت المخاطر وزادت العوائد.
- المخاطر القانونية: تظهر هذه المخاطر بسبب زيادة التزامات البنك نتيجة للقرانين والتشريعات السيادية الحكومية كزيادة النسبة القانونية من الاحتياطي الإلزامي إلى رأس المال أو فرض شروط تؤدي إلى تخفيض قيمة الموجودات المصرفية بسبب التشريعات كإلزام البنك بالمساهمة في التكافل الاجتماعي ومخاطر قانونية أخرى ترتبط بتوثيق العقود غير القابلة للتنفيذ قانونا مما يؤدي إلى أن تظهر الأحوال بأقل من قيمتها أو تظهر الالتزامات أكبر مما هو متوقع[2].
- مخاطر إستراتيجية: تنشأ نتيجة لغياب إستراتيجية مناسبة للبنك ويقصد بالإستراتيجية المسار الذي يتخذه البنك لنفسه لتحقيق أهداف في الأجلين القصير

[1] صباح حسن عبد سلمان العكيلي، **تطبيق اختبارات الضغط في تحقيق أهداف المصرف وقيمته السوقية**، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي الجزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، 2017، ص 45.

[2] دريد كامل آل شبيب، **إدارة البنوك المعاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص ص ص 238-240-243.

والطويل في ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسين واعتمادا على تحليل القوة الذاتية.

- مخاطر السمعة: وتنشأ هذه المخاطر نتيجة الفشل في التشغيل السليم للبنك بما لا يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بدلك والسمعة عامل مهم للبنك حيث إن طبيعة الأنشطة التي تؤديها البنوك تعتمد على السمعة الحسنة لدى المودعين والعملاء.[1]

الشكل رقم (02): يوضح أهم المخاطر المصرفية

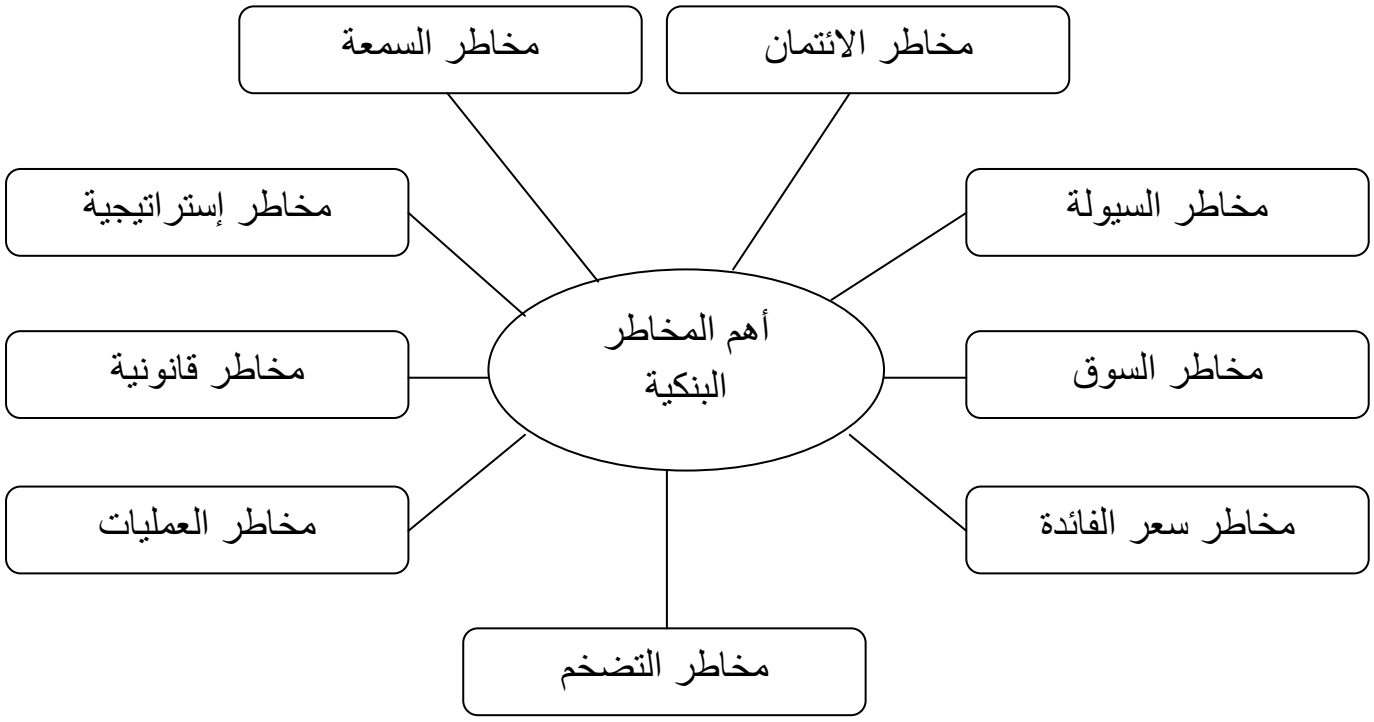

المصدر: فخاروي فاروق وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 219.

[1] فخاروي فاروق، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 219.

الفرع الخامس: مراجل تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط

تمر عملية تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في البنوك على عدة مراحل وهي كالتالي:[1]

أولا- <u>تحديد نقاط الضعف</u>: في البداية يجب تحديد عوامل الخطر الرئيسية التي يجب إخضاعها للاختبار و دراسة نقاط الضعف الأساسية في القطاع المصرف المالي من خلال عدد من المؤشرات الكمية والنوعية.

1 - **المؤشرات الكلية:** تعطي البيئة الاقتصادية الكلية نظرة شاملة من أداء القطاع المصرفي والمالي ما يتيح المجال لمعرفة إمكانية حدوث صدمات مالية ومصادرة هذه الصدمات كما يعطي التحليل الكلي صورة عما يعتبر "حالة طبيعية" في الاقتصاد من خلال الدراسة التاريخية و المقارنة بين البلدان الأخرى ويعتمد المحلل على عدد من المؤشرات والبيانات الكلية منها ما يتعلق بالقطاع الحقيقي كمعدلات النمو للقطاعات الاقتصادية المختلفة ومعدلا ت التضخم والاستهلاك و الاستثمار ومنها ما يتعلق بالقطاع الحكومي كالعجز في الميزانية والدين العام وطرق تمويله ومعلومات أخرى تتعلق بالقطاع الخارجي كالعجز في الميزان التجاري وكيفية تمويله و الاحتياطات وسعر الصرف.

2 - **المؤشرات الهيكلية:** تتضمن معلومات حول نوعية المؤسسة المالية (بنك ، شركة تأمين) وملكيتها وحصتها السوقية وتركيبة ميزانيتها العمومية (الأصول والخصوم، مصادر الأرباح....)وخسائر التمويل (اتجاه التمويل ومصادره).

3 - **المؤشرات المالية:** تعطي تصورا عن مناطق الضعف في النظام المالي والتي من المحتمل أن تحدث فيها صدمات ومدى قدرة النظام المالي على امتصاصها وتكون هذه المؤشرات على المستوى الجزئي كونها تدرس وضع المؤسسات

[1] شيلي وسام، مرجع سبق ذكره ص ص 53، 54.

المالية و البنوك وتوفر معلومات عن معدلات الربحية والمديونية والسيولة ومعدلات كفاية رأس المال.

وعليه معرفة خصائص القطاع المصرفي والأعمال التي يقوم بها وخصائص التنظيم المالي وبيئة الاقتصاد الكلي سيسمح بتركيز الاختبارات عوامل خطر محددة يمكن أن تؤثر على البنوك وعلى استقرار القطاع ككل و يتم اخت بلو عوامل المخاطر بطريقة ذكية لضمان إدراج جميع المتغيرات التي من المحتمل أن تؤثر على قيمة محفظة للبنك فمثلا عندما تنشط البنوك بشكل رئيسي في أسواق القروض المحلية يجب على المحلل التركيز على عوامل كمخاطر الائتمان وأسعار الفائدة والبطالة وأسعار العقارات في حين تشكل مخاطر أسعار الصرف أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك التي تنشط دوليا .

ثانيا- <u>بناء وتصميم السيناريوهات</u>: إن تحديد نقاط الضعف التي تم التطرق إليها في المرحلة السابقة سيمكن المحلل من تحديد المتغيرات الاقتصادية والمالية الكلية الأكثر تقلبا والتي من المرجح أن يكون لها الأثر الكبير على البنك وبالتالي فرض صدمات على هذه المتغيرات يمكن أن يشكل أساسا لسيناريو يحاكي الواقع وتتطلب عملية تصميم هذه السيناريوهات توافر عدد من العناصر هي: اختبار نوعية المخاطر وتحديد إن كانت التركيز يتم على المخاطر الفردية أو عوامل مخاطر متعددة وتحديد معلمات الصدمة (الأسعار، التقلبات، العلاقات) وحجمها والأفق الزمني لها وهل تستند إلى أحداث تاريخية أو افتراضية فضلا عن محددات أخرى لاختبار السيناريو المناسب يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم(02): يوضح بناء وتصميم السيناريوهات

المحدد	تاريخي	محاكاة	افتراضي
بيانات تاريخية	⬭	⬭	⬭
الاعتماد على الاجتهاد و الرأي	⬭	⬭	⬭
سهل التصميم والإنشاء والتنفير	⬭	⬭	⬭
احتمال أعلى/ أقل تقدير	⬭	⬭	⬭

⬭ عالي ⬭ متوسط ⬭ ضعيف

المصدر: شيلي وسام، مرجع سبق ذكره، ص 54.

وتغطى سيناريوهات اختبارات القدرة على تحميل الضغوط ثلاثة مستويات مختلفة هي: معتدل، متوسط وصعب وعبد بناءها يجب الأخذ بعين الاعتبار تداخل العلاقات بين الم خاطر فمثلا إذا بلغ معامل الارتباط بين سيناريوهين من السيناريوهات المفترضة (0,75+) أو أكثر عندها يجب إسقاط أحد هذين السيناريوهين وعدم حساب أثره على الوضع المالي للبنك وذلك حسب المبدأ السابع من مبادئ اختبارات القدرة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في شهر ماي من عام 2009.

ثالثا- <u>ترجمة السيناريوهات إلى عناصر الميزانية العمومية</u> : في هذه المرحلة يتم تحويل وترجمة السيناريوهات التي تم تحديدها سابقا إلى قوائم الميزانية المالية و الدخل للبنوك و ذلك بتطبيق الطريقة من الأعلى إلى الأسفل أو الطريقة من الأسفل إلى الأعلى ومن الأفضل إشراك البنوك في عملية تطبيق السيناريوهات أن يمتلك البنك نماذج داخلية لربط عوامل الاقتصاد الكلي بأداء ميزانيته وفي البلدان التي تعاني أنظمتها المصرفية والمالية من الضعف في الشفافية بفضل أن تشر ف السلطات الرقابية على عملية التنفيذ وتحليل البيانات ويجب أن تشمل اختبارات القدرة كل البنوك التي لها أثر كبير على استقرار النظام المالي وأن يتم الأخذ بعين الاعتبار العلاقات المترابطة والمتشابكة بين البنوك وأثر العدوى.

رابعا- <u>التأثيرات الثانوية</u>: تعتبر التأثيرات الأولية First round effect عن أفضل تقدير لكيفية حدوث وتطبيق سيناريو على مستوى القطاع الحقيقي والمالي وفق العلاقات الإحصائية القائمة أما التأثيرات الثانوية أو ما يسمى بتأثيرات ردود الفعل فتعرف بأنها "الصدمات الناتجة عن انتقال الصدمات الأولية من مؤسسات مالية إلى أجزاء من الاقتصاد الحقيقي وإلى القطاع المالي نفسه " فالتأثيرات الأولية قد تؤثر على مسار الاقتصاد (ردود الفعل على الاقتصاد) وعلى معد لات ملا ءة وسيولة المؤسسات المالية والبنوك الأخرى عن طريق العدوى المالية والترابط بين البنوك وكذا المؤسسات المالية (ردود الفعل على قطاع المالي) لذلك من المهم بمكان أخد هذا النوع من التأثيرات الجانبية في اختبارات القدرة.

وتقاس التأثيرات الثانوية بالاستعانة بما يسمى بنموذج العدوى ويتم ذلك وفق مرحلتين. أولا يتم إجراء اختبارات القدرة على ميزانيات البنوك وقائمة الدخل لم يتم فحص التعرض المقابل للمخاطر أي المتابعة المالية للبنوك الأكثر ارتباطا بالبنك مرحل الاختبار وذلك بالاعتماد على بعض المؤشرات المالية كنسبة القروض ما بين البنوك والمساهمات المتبادلة والودائع.

خامسا- <u>تفسير ونشر النتائج</u>: تتضمن هذه المرحلة عمليتين رئيسيتين الأولى تفسير النتائج من خلال ملاحظة التأثيرا ت الناجمة عن تطبيق هذه الاختبارات وهل لها علاقة بالموضوع وهل يمكن القيام بإجراء مضاد ؟ وهل يمكن تطبيق خطط طارئة؟ وهدا يفرض على البنوك أن تكون على دراية كافية بحدود تفسيرها لنتائج اختبارات القدرة لأن هذه الاختبارات تقدر حجم الانكشافات لحدث معين دون أن تعط ي احتمالية لوقوع ذلك الحدث ولذلك تعتمد فعالية الاختبار على ثلاثة عوامل رئيسية ه ي مدى اختبار البنك للسيناريوهات الصحيحة ومدى تفسير نتائج الاختبار بصورة صحيحة ومدى اتخاذ البنك لإجراءات الصحيحة حيال تلك النتائج.

بالنسبة لاختبارات القدرة الكلية يتطلب تفسير نتائجها بشكل صحيح واضحا للتوزيع الفعلي للخسائر فقد يؤدي النظر فقط إلى الأرقام الإجمالية أو المتوسطة إلى إخفاء أجزاء هامة من المعلومات حول تأثير الصدمة .

كذلك إن كانت اختبارات القدرة تدل على تجاوز البنوك لكل لهذه الاختبارات بنجاح فسيعطي ذلك لعملاء تصورات إيجابية عن ملائمة ومقدرة البنوك على مواجهة المخاطر غير المتوقعة في حال تحقق السيناريو الأسوأ وبالتالي ستميل أوضاع السوق ومؤشرات أسعار الأسهم نحو الهدوء بعدما كانت خلال فترة الاختبار (أي قبل إعلان النتائج) تسودها حالة من عدم الاستقرار عما ستؤول إليه أوضاعها أما إذا كانت نتائج الاختبار تعكس فشل بعض البنوك وعدم كفاية رؤوس أموالها في مواجهة المخاطر غير المتوقعة فسيؤثر ذلك سلبا على استقرار الأسواق والقيمة السوقية لأسهمها وهنا تجدر الإشارة أن البنوك التي ستفشل في الاختبار ليست بنوك

معرضة للإفلاس ولا نعني النتائج التي تم التوصل إليها ستحدث على وجه الدقة في حال تحقق السيناريو الأسوأ أي أن هذه البنوك سوف نظل نسبة رؤوس أموالها إلى مجوداتها في أمان طالما لم تتحول الفرضيات التي قام عليها السيناريو الأسوأ إلى واقع عملي وعليه ستتمحور أهم النتائج التي سيتم التوصل إليها في هذا الإطار حول مدى متانة البنوك التي تم إخضاعها للاختبار وقدرتها على تحمل نتائج السيناريو الأسوأ وتحديد البنوك التي فشلت وإعادة رسملتها لبلوغ الحد الأدنى من الرسملة الذي تفرضه السلطات الرقابية.

المطلب الثاني: تقييم اختبارات القدرة على تحمل الضغوط

الفرع الأول: صعوبات تطبيق اختبار القدرة على تحمل الضغوط

توجد العديد من التحديات التي تواجه البنوك عند تنفيذ اختبارات القدرة على تحمل الضغوط أهمها :[1]

أولا- <u>وضع إطار عام لتحسين حوكمة المخاطر</u> : حيث تتطلب الحوكمة المخاطر تغيير هياكل مجلس الإدارة وإضافة أعضاء آخرين لديهم الخبرة الملائمة في تطبيق أساليب حديثة لإدارة المخاطر المالية والإدارية فضلا عن الرغبة في المخاطر كتحدي جديد يواجه مجلس الإدارة والإدارة العليا في سبيل تحقيق أهدافها المؤسسية حيث أصبح مفهوم الرغبة في المخاطرة وتحديد مستوياتها مؤشرا هام في اتخاذ القرارات البنكية الجوهرية للإقراض.

ثانيا- <u>المناهج المتكاملة لإدارة المخاطر</u>: حيث مازال إطار عمل اختبارات القدرة على تحمل الضغوط غير كافية فتواجه البنوك الكثير من التحديات في تطوير منهجية اختبارات القدرة على تحمل الضغوط خاصة فيما يتعلق بتحديد السيناريوهات الملائمة لطبيعة اختبارات ومخاطر البنوك مثل "مخاطر السوق

[1] محمد موسى علي شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 213.

ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة" ويرجع ذلك إلى الفهم المحدود لطبيعة المخاطر البنكية وطبيعة اختلاف محفظة القروض البنكية.

ثالثا- صعوبة تحديد أفضل السيناريوهات التي تدعم إدارة المخاطر : الأمر الذي يتطلب مشاركة فعالة لأعداد مختلفة من أصحاب المصالح "خطوط العمالة، مسؤولي المحاسبة والتمويل، مسؤولي الالتزام والرقابة، مسؤولي إدارة المخاطر، أي مجموعات متخصصة أخرى داخل أو خارج المؤسسة".

رابعا- إدراك معظم البنوك بعض النماذج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط للمخاطر السوقية وسوء فهم وتطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لمخاطر الائتمان والسيولة والمخاطر التشغيلية: الأمر الذي يؤدي إلى عدم توافر المعلومات الدقيقة التي تساهم في تحديد نقاط الضعف والأحداث غير المرئية لتلك المخاطر.

خامسا- التغير المستمر في نماذج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط: حيث تنشأ العديد من الصعوبات في تأسيس إطار اختبارات القدرة على تحمل الضغوط الكفء أهمها:

- عدم إتباع منهجية إدارة المخاطر السليمة.
- عدم الحصول على المعلومات الجوهرية للمخاطر من المصادر الموثوقة.
- عدم الإعداد الجيد والتنظيم السليم والرقابة الفعالة لنماذج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط.
- التركيز على نماذج البيانات التاريخية في معالجة المخاطر.

وتساهم هذه العوامل في وجود تغيير مستمر في النماذج المستخدمة لقياس المخاطر ومتابعتها.

سادسا- تحسين البيانات: تعد واحدة من أكبر الصعوبات التي تواجه البنوك عند تنفيذ اختبارات القدرة على تحمل الضغوط ، عملية التحسين المستمر للبيانات والمعلومات لتحقيق المتطلبات الجديدة التي تمثل مكون رئيسي لإ دارة المخاطر

ومن خلال بناء قاعدة بيانات متكاملة تحتوي على البيانات والمعلومات التي تعكس الأوضاع السوقية والائتمانية والتشغيلية بالبنك فضلا عن الأنظمة القانونية والتشريعية التي تسمح بتنظيم وتداول البيانات والإمداد بالمعلومات الجيدة.

سابعا- <u>توسيع وظائف التقرير</u> : حيث تحتاج البنوك إلى تقارير نتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تتسم بالموضوعية والمصداقية من خلال استخدام مدخلات سليمة ونماذج إحصائية ملائمة ووسائل مناسبة لعرض التقارير.

كما أكدت مقررات لجنة بازل أهم الصعوبات التي تقف عائقا أمام تنفيذ اختبارات القدرة على تحمل الخطوط تتمثل في البنية التحتية للبيانات وتكنولوجيا المعلومات من حيث صعوبة تجميع وتحليل البيانات الكافية لأغراض تصميم النماذج وكذلك نمذجة القضايا من حيث ترجمة ومعايرة السيناريوهات الملائمة واستخلاص نتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية المتعلقة بإدارة المخاطر.

الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة لاختبار القدرة على تحمل الضغوط

يعاب على اختبارات القدرة على تحمل الضغوط أنه وعلى الرغم من أهميتها في عالم المصارف أن فيها عددا من نقاط الضعف ونذكر من هذه النقاط:[1]

- عدم قدرة اختبارات القدرة على تحديد احتمالية الحدث حيث أنها تساعد على تقدير حجم التعرضات للمخاطر خلال أحداث معينة فهي قادرة على الإجابة عن السؤال "كم من الممكن أن تخسر؟" في حين أنها غير قادرة على الإجابة عن السؤال الأكثر دقة من السؤال السابق وهو "كم من المؤكد أن تخسر؟".
- ارتفاع تكلفة تنفيذ اختبارات القدرة وبشكل خاص تكلفة تجميع البيانات وإعادة تقييم الخيارات المركبة.

[1] ديالا جنود، **اختبارات العهد وأهميتها في إدارة المخاطر الائتمانية في المعارف الخاصة السورية**، "دراسة تطبيقية على المصارف السورية التقليدية" رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في علوم الإدارة اختصاص علوم مالية ومصرفية، المعهد العالي لإدارة والأعمال قسم الإدارة المالية والمصرفية، 2018، ص 29.

- عدم قدرة المصارف على تصميم سيناريوهات تربط بين مخاطر السوق والائتمان بطريقة نظامية بالرغم من الجهود المبذولة بخصوص ذلك من قبل المصارف.
- صعوبة تطبيقها على بعض نشاطات المصرف مما يجعل التنبؤ بحجم الخسارة المتعلقة بالنشاط أمرا صعبا.
- اعتمادها على الحكم الشخصي حيث أن سيناريوهات اختبارات القدرة المطبقة في المصارف والقرارات المتخذة بناء على نتائجها تعتمد على مدى خبرة وحكم مديري المخاطر.
- صعوبة تطبيقها على النشاطات التي اعتمدت على أنظمة معلومات مختلفة داخل وحدة النشاط.

المطلب الثالث: تطبيقات اختبار القدرة على تحمل الضغوط

قامت لجزائر بتحديث وتطوير قطاعاتها وذلك لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم والقطاع البنكي لم يستثني من هذه العملية فقام بك الجزائر بإدخال أداة جديدة وحديثة لإدارة المخاطر البنكية والمتمثلة في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط كما عمل هذا الأخير على تطوير وتطبيق هذه الأداة الجدية على جهازه البنكي وذلك بفضل جهود موظفيه وبدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

الفرع الأول: تطبيقات بنك الجزائر لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط

شرع بنك الجزائر في سنة 2008 من خلال المديرية العامة للمفتشية العامة في إصلاح وظيفة الإشراف المصرفي بهدف تبني أفضل الممارسات الدولية المعمول بها في هذا المجال.[1]

في عام 2009 أجرت مصالح بنك الزائر اختبارات القدرة على تحمل الضغوط قصد تقييم مدى متانة وقدرة النظام البنكي الجزائري على المقاومة، وذلك باستخدام منهجية طورها صندوق النقد الدولي وابتداء من 2012 باشر بنك الجزائر بمشروع جديد وذلك بمساعدة التقنية لخبراء من البنك الدولي ويتضمن هذا المشروع منهجية جديدة لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط ركزت تلك المنهجية على نظام التوقعات مالية واختبارات القدرة على تحمل الضغوط على المستوى الكلي.
ولتحقيق هذا المشروع أقام بنك الجزائر فريقا من عماله المعنيين بالتكفل بأعمال تكييف وتعديل المنهجية لتوافق الأحكام التنظيمية المعمول بها والتحكم في استعمالها.[2]

خلال سنة 2015 ثم الانتهاء من أعمال تكييف التطبيق الخاص باختبارات القدرة على تحمل الضغوط مع المعايير والممارسات المحاسبية والاحترازية المعمول بها في الجزائر.

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2019، ص 118.
[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013، ص ص 98-99.

في سنة 2016 تم تطبيق أول اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وذلك بهدف تقييم سيولة وملائمة البنوك وفقا لسيناريوهين، سيناريو قاعدي و آخر متقدم من خلال تطبيق نموذج التوقعات المالية الذي تم تطويره وتكييفه مع الوضع الوطني في إطار المساعدة التقنية المقدمة من طرف البنك الدولي أجريت اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على مستوى بنكين على امتداد ثلاث سنوات، أنجزت هذه الاختبارات وفق نموذج فردي واستعمال سيناريوهات مستوحاة من التطورات لسلاسل من البيانات التاريخية للبنكين.[1]

في سنة 2017 تم تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لعشرين بنكا فكانت النتائج مكملة للتحليل الذي أجري من طرف مصالح الإشراف على أساس التقرير المالي والاحترازي الدوري للبنوك والمؤسسات المالية ونظرا لعدم توفر المعلومات اللازمة تم تطبيق اختبارا ت القدرة على تحمل الضغوط على البنوك بصفة فردية ثم جماعية مع الأخذ بعين الاعتبار الروابط البيئية للبنوك على أساس المعطيات المقفلة في 30 جوان 2017 وتم تطبيق السيناريوهات المستعملة من طرف عدة مؤسسات، استنادا إلى أقسى سيناريو طبق ثم التوصل إلى هشاشة الأموال الخاصة والسيولة للبنوك وللنظام البنكي.[2]

ينتظر من اختبارات القدرة على تحمل الضغوط أن تلعب دورا حاسما في ظل النظام الإشرافي الجديد " SREP" ستتم مقارنة نتائج سيناريوهات اختبارات القدرة على تحمل الضغط التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية في إطار " ICAAP و ILAAP" مع تلك الناتجة عن التمارين التي نفذتها المديرية العامة للمفتشية العامة DGIG.

في سنة 2019 أجرت المديرية العامة للمفتشية العامة في إطار مهمة تقييم القطاع المالي (ESAP) بقيادة بعثة مشتركة من صندوق النقد والبنك الدوليين تمرين

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2016، ص 85.
[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017، ص ص 99-110.

اختبارات تحمل الضغط باستعمال "نموذج الإسقاط المالي (FPN)" وذلك بالتوازي مع التطبيق الذي تستخدمه بعثة FSAP نفسها.

خصت الاختبارات الحسابات المقفلة بتاريخ 2018/12/31 وقد شملت جميع مصارف الساحة.

تكفلت المديرية العامة للمفتشية العامة DSAP بجمع البيانات اللازمة من المصارف لإجراء التمرين الذي قامت به بعثة FSAP ولقد تم إعانة تنظيم هذه البيانات لضمان اتساقها قبل مباشرة استغلالها.

شكل إنتاج البيانات وفق الصيغة المطلوبة من قبل مهمة ESAP تحديا للعديد من المصارف وكشف عن نقاط ضعف في أنظمة المعلومات الخاصة بها كانت النتائج المترتبة من تنفيذ التطبيقين مقاربة بشكل عام مما سمح بالتحقق من صحة تطبيق FPM المستغل من طرف بنك الجزائر.

ومع ذلك فقد قامت البعثة بتقديم توصيات ارتكزت بشكل أساسي على الحاجة إلى:

- تحسين البيانات التي تم جمعها لإجراء اختبارات الضغط على السيولة (إدراج وصف لامتلاك مجمل الأصول والخصوم).
- تحسين سيناريوهات الضغط لخطر السيولة من خلال جمع بيانات وفقا لنوع الوديعة.[1]

الفرع الثاني: تطبيقات صندوق النقد الدولي لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط على النظام البنكي الجزائري

في سنة 2013 تم إجراء سلسلة من اختبارات الضغط لتقييم حساسية القطاع المصرفي الجزائري اتجاه المخاطر المختلفة لكون الفترة التي توفرت فيها البيانات عن هذه القروض كانت قصيرة نسبيا واستخدم صندوق النقد الدولي اختبارات الحساسية لفحص نقاط الضعف في البنوك اختبارات الملائمة في سيناريو الاقتصاد الكلي وتضمن الممارسات تحليلا تنازليا لـ 20 بنكا ومؤسسة مالية واختبار مقاومة

[1] التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2019، ص 121..

تصاعدي ركز فيه على ستة بنوك عمومية وباستخدام البيانات الفردية للبنوك لنهاية عام 2012 وقد استندت السيناريوهات إلى افتراض حدوث صدمة تغطية عالمية وتباطؤ لفترة طويلة في الاقتصاد الأوروبي باستخدام احد التوقعات المتاحة من التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي وثم معابرة حجم كل صدمة من الذروة التاريخية التي وصلت إليها القروض المتعثرة وحكم الخبراء وتجربة العديد من البلدان ومن بين التحديات التي طرحت في هذا المجال محدودية التحليل بسبب عدم وجود بيانات تاريخية وجزئية ومعلومات عن توزيع تواريخ استحقاق الأصول والخصوم وفي ظل عدم وجود سلسلة زمنية أطول للقروض المتعثرة تاريخيا ودقيقة من الصعب تحديد العلاقة بين سيناريو الاقتصاد الكلي والمخاطر المالية كذلك هناك نسبة كبيرة من القروض المتعثرة توجد في محافظ البنوك التي ينتظر تطهيرها وإعادة شراء ديونها وتضارب في المعلومات حول القروض المتعثرة ومؤشرات الصلابة المالية المعلن عنها وقد تم الاختبار بناء على الفرضيات التالية:

- تفترض المعطيات المصححة أن التقديرات هي آمنة وواضحة وقابلة للتحقيق بضمانات الدولة.
- يتم الاختبار للكشف عن الحاجة لإعادة الرسملة عند انخفاض معدلات الملائمة عن الحد الأدنى 8 %.
- في اختبار الحساسية(عامل واحد) يفترض سيناريو خطر الائتمان زيادة قدرها 10 نقطة مئوية في القروض المتعثرة للكشف عن مدى تحمل الصدمة.
- الصناعات الرئيسية الثلاثة التي يتركز فيها الائتمان هي التصنيع والبناء والتجارة.
- يتضمن السيناريو الأول لاختبار المقاومة متعدد العوامل زيادة قدرها 10 نقطة مئوية في نسبة القروض المتعثرة وانخفاض قيمة الدينار بـ 10% مقابل جميع العملات وارتفاع أسعار الفائدة بـ 200 نقطة أساس.

- يتضمن السيناريو الثاني لاختبار المقاومة متعدد العوامل صدمة تغطية مع انخفاض أسعار النفط إلى 25 دولار وتدهور بـ 10% من قروض النفط والغاز وانخفاض قيمة الدينار بنسبة 10% مقابل البترول وارتفاع أسعار الفائدة.

في عام 2014 أصدر صندوق النقد الدولي تقرير بعنوان "تقييم استقرار النظام المصرفي الجزائري" وقد تضمن اختبارات الضغط التي قام بها صندوق النقد الدولي لتقييم حساسية القطاع المصرفي الجزائري للمخاطر المختلفة ومدى مقاومته للصدمات الاقتصادية والمالية الخارجية وكانت النتائج:

- تركز الائتمان خصوصا في القروض ذات المخاطر المصرفية الرئيسية والبنوك العمومية هي الأكثر هشاشة.
- في سيناريو مخاطر الائتمان انخفضت ملائمة ثلاثة بنوك عمومية تمثل أصولها 27% من إجمالي الأصول إلى ما دون الحد الأدنى التنظيمي 8% وقدرت تكلفة إعادة الرسملة بـ 5% من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات وسيتم امتصاصها من الميزانية بما أن الدولة هي المالك.
- ارتفاع حساسية البنوك العمومية لصدمات قطاعات معينة اذ يوجد تعرض كبير للبنوك العمومية إلى المؤسسات العمومية الكبرى خاصة التي تعمل في مجال الصناعات التحويلية والبناء والتجارة.
- فيما يخص اختبار السيولة لتقييم قدرة البنوك على مواجهة السحوبات اليومية من 5% إلى 10% يوميا لمدة خمسة أيام لان معظمها تعرض أصول سائلة مستحقة (حيث تمثل نسبة الأصول السائل / الخصوم قصيرة الأجل 107,5% في عام 2012) وسيكون للبنوك مجال مناورة في حالة السحب المفاجئ أو التدهور العام لظروف التمويل.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

سيتم في هذا المبحث عرض الدراسات التي تطرقت لموضوع اختبار قدرة البنوك التجارية الجزائرية على تحمل الضغوط وتناولته من زوايا مختلفة سواء كان ذلك في المجال النظري أو المجال التطبيقي كما تنوعت تلك الدراسات بين دراسات عربية وأخرى أجنبية.

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات التطبيقية سواء كانت محلية أو من بلدان مختلفة والتي جاءت في فترات زمنية متباينة مما يشير إلى تنوعها الزمني والجغرافي.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

سيتم في هذا المطلب عرض الدراسات السابقة والتي قسمت الى دراسات محلية وأخرى إلى دراسات أجنبية.

الفرع الأول

سنتناول أبرز الدراسا ت المحلية التي تطرقت إلى موضوع اختبارات القدرة على عينة من البنوك المحلية.

<u>الدراسة الأولى</u>:

تريعة حنان اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وتطبيقاتها في الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر 2021-2022.

- **الإشكالية:**

ما مدى قدرة اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على تقييم استقرار الوضع المالي للبنوك المشاركة في الاختبار؟

هدفت الدراسة إلى تقييم استقرار عينة من البنوك الجزائرية باستخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لتقييم ملاءتها ومدى قدرتها على اجتياز الصدمات

قاسية ونادرة الحدوث شملت العينة 11 بنكا جزائريا منها 3 بنوك عمومية و 8 بنوك خاصة بما ف ذلك بنك البركة الجزائر مختلط تمثل أصولها 65% من إجمال أصول القطاع البنكي الجزائري سنة 2018 حيث تم تطبيق اختبار القدرة على تحمل الضغوط المباشر من الأعلى إلى الأسفل باستخدام البيانات المالية للبنوك خلال الفترة (2018/2017) وتحليل الحساسية لكل من مخاطر الائتمان، مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السيولة وتحليل سيناريو يجمع بين مخاطر ومخاطر أسعار الفائدة بالاعتماد على برنامج Excel.

توصلت الدراسة بعد تطبيق الاختبارات إلى أن معدلات الملاءة انخفضت بعد حدوث الصدمات المفترضة ويختلف هذا الانخفاض حسب الصدمات كل نوع من أنواع المخاطر حسب شدة الصدمة فأظهرت النتائج تأثر معدلات الملاءة بشدة من صدمات مخاطر الائتمان وصدمات تحليل السيناريو بينما كان اثر رصيد الأصول تامة السيولة كثيرا خاصة بعد تضاعف معدل السحوبات اليومية وقد واجهت البنوك الخاصة الصدمات بشكل أفضل من البنوك العمومية كما أثرت الصدمات على اغلب نتائج البنوك بشكل سلبي فيما يتعلق بالاحتياجات الرأسمالية اللازم ة للوفاء بالحدود الدنيا لمعدلات الملاءة فإنها تختلف حسب نوع الخطر وحسب شدة الصدمة المفترضة عموما فان البنوك العمومية مطالبة بالاحتياجات الرأسمالية الواجب تكوينها بعد صدمات كل من مخاطر الائتمان ومخاطر تحليل السيناريو اكبر من البنوك الخاصة بنك فرنسا هو البنك الأقل تضررا من الصدمات والقرض الشعبي الجزائري هو البنك الأكثر تضررا .

الدراسة الثانية:

فايزة شايب، علي جغريف، اختبارات الضغط أسلوب جيد لقياس قدرة البنوك على تحمل الأزمات، دراسة تجربة قطر خلال أزمة كوفيد 19، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 04 العدد 01-2021.

- **الإشكالية:**

ما مدى استجابة اختبارات ضغط البنوك القطرية للتداعيات السلبية لفيروس كورونا؟

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور اختبارات الضغط في قياس قدرة البنوك القطرية على تحمل الصدمات الناتجة عن وباء كورونا.

توصلت الدراسة إلى أن القطاع المصرفي القطري قادر بشكل عام على تحمل أزمة كورونا حيث أعطيت نتائج الاختبارات الضغط حيث أعطيت نتائج اختبارات الضغط المطبقة وفقا الاقتراض أسوء السيناريوهات والمتمثل في بلوغ مستويات عالية من القروض غير المنتظمة من القطاع المصرفي القطري تقدر بـ 12,6% و 12,9% للأعوام 2019، 2020 على التوالي أي انه وفقا للسيناريوهات أعلاه المطبق في الدولة رأس المال ستبني أعلى من الحد الأدنى المطبق في دولة قطر والبالغ 12,5%.

الدراسة الثالثة:

شبلي وسام، محاولة اختبار مدى قدرة الإصلاحات الرقابية بازل (03) على تعزيز صلابة النظام المصرفي الجزائري الفترة (2004-2017) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص إدارة مالية جامعة الجزائر (03) 2019- 2020.

- **الإشكالية:**

إلى أي مدى يساهم تطبيق الإصلاحات الرقابية لاتفاقية بازل (03) في تعزيز صلابة النظام المصرفي الجزائري؟

يهدف هذا البحث إلى تبيان المجهودات المبذولة في تطبيق اتفاقية بازل (03) ورصد آثارها المحتملة على صلابة القطاع المصرفي الجزائري من خلال دراسة قياسية لأثر محتوى النظام 14-01 المتضمن اتفاقية بازل (02) وبعض محاور اتفاقية بازل (03) على المؤشرات المالية للقطاع المصرفي الجزائري ومن بينها

مؤشر الصلابة Z-ScorE واختبار الفرو ق في هذه الصلابة قبل وبعد تطبيق هذا النظام وذلك بالتطبيق على عينة تتكون من عشرة بنوك عامل في الجزائر تشمل 4 بنوك على نماذج بانل Panel والبرنامج الإحصائي Stata 15.

وقد تم التوصل إلى أن البنوك العاملة في الجزائر التزمت بتطبيق اتفاقية بازل (02)، وبعض محاور اتفاقية بازل (03) مع نهاية عام 2014 بالتوازي مع المجهودات التي يبدلها بنك الجزائر لعصرنة الرقابة المصرفية بما يتوافق وهذه المعايير ومن بينها تطبيق اختبارات الضغط الحاصلة بالملائمة والسيولة مرتين في السنة وقد أثرت هذه التوجيهات ايجابيا على بعض المؤشرات المالية للبنوك كمعدلات الملائمة والأموال الخاصة الأساسية (Tier 1) ومؤشر Z-ScorE في حين انعكس ذلك سلبا على معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول لكن تبقى قيمة هذين المعدلين تتجاوز المعايير الدولية كما تم التوصل من خلال اختبار T ستيودنت لفحص الفروق بين المتوسطات في مؤشر Z-ScorE إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في هذا المؤشر قبل وبعد تطبيق النظام 14- 01 حيث سيعزز ذلك من صلابة القطاع المصرفي الجزائري.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

في هذا الفرع سنعرض أهم الدراسات الأجنبية التي اعتمدت عليها هذه الدراسة.

<u>الدراسة الأولى</u>:

أسامة محمد عبد الرحمن جبر قياس قدرة البنوك التجارية الأردنية على تحمل الظروف الضاغطة، دراسة ماجستير المالية وإدارة المخاطر جامعة العلوم التطبيقية، الأردن 2019.

- **الإشكالية:**

ما مدى قدرة البنوك التجارية الأردنية على تحمل الظروف الضاغطة بالإضافة إلى التعرف على الأثر التي تسببه تلك الظروف على (الأرباح، كفاية رأس المال، نسبة السيولة القانونية) ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام منهجية البحث الوصفي

التطبيقي واعتماد تطبيق تعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة رقم (2016/1) الصادرة عن البنك المركزي وفق اتفاقية بازل 03 وذلك حسب البيانات المالية للسنة المالية المنتهية 2018 حيث تم استخدام السيناريوهات التي تم فرضها من البنك المركزي على جميع البنوك التجارية والبالغ عددها (13) و أظهرت النتائج إن تطبيق اختبارات الأوضاع الضاغطة يعمل على إظهار المركز المالي الحقيقي بكل شفافية ووضوح والذي بدوره يعكس مدى صلابة القطاع المصرفي الأردني في مواجهة الأزمات المالية (للبنوك التي أظهرت نتائج ايجابية) وان اغلب مؤشرات البنوك ممتازة وأهمها (كفاية رأس المال، السيولة) والذي بدوره يدل على إن البنوك تحتفظ بضمانات كافية مع وجود عدة بنوك تتأثر نسبة كفاية رأس المال بشكل كبير ضمن المخاطر الائتمانية نتيجة عدم التنوع بالتسهيلات الائتمانية بالإضافة أن نسبة كفاية رأس المال قبل الصدمة ضمن الحد الأدنى حيث يعتبر ABC Bank من أقوى البنوك في مواجهة الظروف الضاغطة.

نهاية السنة المالية إجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة على الشركات التامين وإعادة التامين، تأهيل كوادر بشرية لبناء نظم معلومات إدارية (MIS) بشكل صحيح كونه جميع البيانات والأرقام التي يتم استخراجها من الأنظمة يجب أن تكون مدخلة بشكل صحيح.

الدراسة الثانية:

محمد موسى علي شحاتة، نموذج مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن اختبارا ت تحمل الضغوط كأداة لإدارة المخاطر المصرفية "دراسة تطبيقية" كلية التجارة وجامعة مدينة السادات المتوفية.

- **الإشكالية:**

ما هي طبيعة أهمية اختبارات التحمل الضغوط؟ وما هي نماذج تنفيذ تلك الاختبارات كأداة فعالة لإدارة وضبط المخاطر المصرفية؟.

استهدفت الدراسة تقديم نموذج محاسبي مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن اختبارات تحمل الضغوط كأداة فعالة لإدارة وضبط المخاطر المصرفية بما يتلاءم مع طبيعة بيئة عمل البنوك التجارية المصرية في ظل التداعيات الأزمة المالية العالمية والمحلية وفي سبيل تحقيق ذلك تناول الباحث دراسة تحليلية لمنهجية تنفيذ اختبارات تحمل الضغوط للكشف عن طبيعة هذه النماذج في ضوء الأساليب التي أقرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية وتبناها البنك المركزي المصري كسلطة إشرافية ورقابية وكذلك تحديد أهم المزايا الناتجة عن تطبيقها واهم التحديات التي تقف عائق أمام تنفيذها بالبنوك التجارية المصرية .

وقد تناولت الدراسة التطبيقية لاختبارات تحمل الضغوط تطبيق النموذج المقترح على ثلاثة بنوك تجارية تجسد مجتمع وعينة الدراسة (البنك الأهلي المصري، البنك التجاري الدولي، بنك قطر الأهلي الوطني) من خلال دراسة وتحليل التقارير المالية والإيضاحات المتممة لها.

وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير دو دلالة معنوية بين تنفيذ النموذج المقترح لاختبارات تحمل الضغوط ودقة القياس والإفصاح عن المخاطر التي تواجه البنوك التجارية من خلال تبني سيناريوهات (معتدلة، متوسطة، شديدة) وكذلك وجود فروق ذات دلالة معنوية بين تنفيذ اختبارات تحمل الضغوط كأداة لإدارة المخاطر المصرفية بين دقة قياس معدل كفاية رأس المال التي يجب على البنك الاحتفاظ بها بوجه عام.

الدراسة الثالثة:

- Schuermann (2013):

أجريت بهدف الإجابة على تساؤل ما مقدار رأس المال والسيولة لدعم أنشطة المخاطر خلال الأزمة المالية؟

International " Stress Testing Banks(2013) "Schuermann ,T.

Gornal of For Ecasting Vol 30, Issue3

ولقد خلصت الدراسة إلى وضع إطار لاختبار الضغو ط للبنوك والذي أصبح الأداة الرائجة للمجتمع التنظيمي في سياق الأزمة المالية الأخيرة.

كما توصلت الدراسة إلى أن اختبار الضغوط ورأس المال التنظيمي والسيولة جميعها نماذج تسعى إلى القيام بالشيء نفسه لتحديد مقدار رأس المال اللازم لدعم الأنشطة التجارية للمؤسسات المالية.

المطلب الثاني: القيمة المضافة

من خلال استعراض مجموعة من الدراسات السابقة المحلية و الأجنبية، تبين إن هذه الدراسة كانت مختلفة ومكملة للدراسات السابقة في نفس الوقت.

في الفصل الأول تم الكامل مع الدراسات السابقة من خلال التعريف على اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، وإبراز أهمية هذه الاختبارات وأهدافها، وتبيان أهم المراحل التي يتم فيها تطبيق اختبارات القدرة، ثم توقف عند النظام المصرفي الجزائري وتطبيقاته لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط.

أما الفصل الثاني تم تطبيق اختبارات القدرة على عينة من البنوك فقد ركزت هذه الدراسة على نوع واحد من المخاطر المتمثلة في مخاطر السيولة ومدى تأثيرها على الودائع والأصول تامة السيولة لمعرفة قدرة عينة الدراسة على التغلب على الصدمات المفترضة والوفاء بالتزاماتها اتجاه المودعين.

خلاصة الفصل

في عام 1999 بدا صندوق النقد الدولي في استخدام اختبارات القدرة كأداة تحكم، ولكن هذه الاختبارات لم تكن معروفة لمعظم الجمهور إلا عن نطاق طبق حتى حدوث الأزمة المالية العالمية 2008 وتم استخدام هذه الاختبارات.

تتضح أهمية اختبارات القدرة في الكشف عن الاختلالات ونقط القوة والضعف والعمل على تحسينها، وكذلك تقدير مقدار رأس المال المطلوب لامتصاص الخسائر المحتملة، تهدف هذه الاختبارات عند تطبيقها إلى تعزيز ثقة الجمهور في استقرار القطاع المصرفي، وذلك لطمأنة المواطن بان هذا القطاع قادر على تحمل الصدمات والمخاطر العالية التي يمكن أن يتعرض لها.

هناك عدة أنواع من اختبارات القدرة، من أهمها اختبارات تحليل الحساسية تحدد هذه الاختبارات درجة حساسية المركز المالي للبنك تجاه أحد عوامل الخطر لتقييم قدرة البنك على مواجهته، واختبارات السيناريو التي تعتمد على الأحداث التاريخية أو الافتراضية لعدد من عوامل الخطر على المركز المالي للبنك.

يجب على البنوك تضمين اختبارات القدرة في عمليات إدارة المخاطر الخاصة بها، وإجراءها بشكل دوري، والعمل على تطوير برامج شاملة لاختبارات القدرة لتعكس خصائص المخاطر المحددة ف محافظ كل بنك.

تمر اختبارات القدرة على تحمل الضغوط لعدة مراحل مهمة، تبدأ بمرحلة الإعداد في هده المرحلة يتم تعيين مجموعة من العناصر الأساسية لتنفيذ المرحلة الثانية، والتي يتم فيها تطبيق سيناريوهات لاختبار على البيانات المالية، في المرحلة الأخيرة يتم الاستفادة من نتائج الاختبار من اجل القيام بالإجراءات الوقائية اللازمة في الوقت المناسب.

يتعين على البنوك التجارية الجزائرية، مثل البنوك الأخرى، تطوير أساليب قياس المخاطر واعتماد أساليب إدارة المخاطر الحديثة، بما في ذلك اختبارات القدرة والاستفادة منها قدر الإمكان.

الفصل الثاني: واقع استقرار البنوك التجارية الجزائرية

المبحث الأول: الإطار العام للنظام المصرفي الجزائري

المبحث الثاني: دراسة للاختبار القدرة على تحمل الضغوط في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2014-2018)

الفصل الثاني: واقع استقرار البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2014-2018

تمهيد:

يسعى بنك الجزائر للحفاظ علي استقرار النظام المصرفي الجزائر من خلال التعاون مع الجهات الدولية المختصة في المجال المالي والمصرفي أو الامتثال للوائح الدولية في هدا المجال مثل قرارات لجنة بازل للوقاية والإشراف والتي دفعت ببنك الجزائر بإصدار حزمة من الإجراءات والتعليمات وإنشاء هيئات متخصصة تساهم في تحقيق الاستقرار.

تعتبر اختيارات القدرة احدي الطرق التي يستخدمها بنك الجزائر لتحديد حالاته واستقرار النظام المصرفي.في هدا الفصل، سيتم تطبيق هده الاختبارا ت علي عينة من البنوك التجارية الجزائرية بناءا علي مجموعة من بياناتها المالية خلال الفترة من 214 إلي 2018 .

ثم تقسيم هدا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول يعرض لمحة عامة حول النظام المصرفي الجزائري أما المبحث الثاني تضمن دراسة لاختبار القدرة علي تحمل الضغوط في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2014 /2018).

الفصل الثاني: واقع استقرار البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2014-2018

المبحث الأول: الإطار العام للنظام المصرفي الجزائري

المطلب الأول: لمحة عامة حول النظام المصرفي الجزائري

الفرع الأول: هيكل النظام المصرفي الجزائري

بلغ عدد الناشطة في الجزائر سنة 2018 حوالي عشرون بنكا تنوعت هذه البنوك مابين بنوك عمومية التي قدر عددها ب ستة بنوك تعمل وفق قاعدة تجارية ربوبية. أما البنوك الخاصة يلغ عددها أربعة عشر بنكا خاصا وتعتبر مجيز بين استثمارات عربية وأخرى أجنبية فنجد اثني عشر بنكا يعمل وفق قاعدة تجارية ربوبية و اثنين منها يعملان وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

الشكل رقم (03) البنوك الناشطة في الجزائر خلال الفترة 2018/2014

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الموقع الالكتروني لبنك الجزائر

الفرع الثاني: التوزع المصرفي في الجزائر

الجدول رقم (03): يوضح التوزع المصرفي في الجزائر

	2014	2015	2016	2017	2018
عدد وكالات البنوك العمومية	1113	1123	1134	1146	1151
عدد وكالات البنوك الخاصة	332	346	335	365	373

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر لسنة 2015 و2016، 2018.

من خلال الجدول الذي يوضح التوزع المصرفي في الجزائر نلاحظ حدوث ارتفاع في عدد الوكالات الخاصة بالبنوك العمومية حيث قدرت سنة 2014 بـ 1113 وكالة.

أما في سنة 2018 بلغ عدد وكالاتها 151 وكالة.

أما عدد الوكالات الخاصة بالبنوك الخاصة بلغ عددها في سنة 2014 بـ 332 وكالة ثم ارتفع إلى 373 وكالة سنة 2018.

الفرع الثالث: تحليل وضعية النظام المصرفي

1 -تحليل قدرة البنوك على جمع الموارد المالية خلال الفترة 2014-2018

الجدول رقم (04): يوضح تطور الموارد المجمعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2014-2018

الوحدة: مليار دينار في نهاية المدة.

		2014	2015	2016	2017	2018
ودائع تحت الطلب	المبلغ	4434,8	3891,5	3732,2	4499	4880,5
	معدل النمو %	25,36	-12,25	-4,10	20,54	8,48
ودائع لأجل	المبلغ	4083,7	4443,3	4409,3	4708,5	5232,6
	معدل النمو %	10,62	8,80	0,76	6,78	11,13
ودائع الضمانات	المبلغ	599	865,7	938,4	1024,7	809,6
إجمالي الودائع	المبلغ	9117,5	9200,7	90,9	10232,2	10922,7
	معدل النمو %	17,08	0,91	1,31	12,69	6,75

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على معلومات مستخرجة من التقارير السنوية لبنك الجزائر.https://www.bank-of-htm.rapport/html/dz Algeria

الفصل الثاني: واقع استقرار البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2014-2018

أولا- من حيث نوع الوديعة:

تمارس البنوك مهامها من قيامها لوظيفتها الأساسية المتمثلة في قبول الودائع من مختلف الودائع وتقديم القروض إلى المستثمرين.

من خلال الجدول الذي يوضح تطور الموارد المجمعة من البنوك التجارية الجزائرية حسب نوع الوديعة خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2014 إلى 2018 يتضح لنا:

- في سنة 2014 قدرت نسبة نمو إجمالي الودائع بـ 17,08% وهي أعلى نسبة خلال فترة الدراسة لكن سرعان ما تراجعت هذه النسبة خلال سنة 2015 و 2016، فحققت معدل نمو بـ 0,91% , 1,31% على التوالي.

ليرتفع معدل إجمالي ودائع البنوك الجزائرية بعدها إلى 12,69% سنة 2017 لينخفض بعد ذلك إلى 6,75% في سنة 2018.

- شهدت ودائع كضمان (الودائع المخصصة كضمان للالتزامات بالتوقيع كالاعتماد المستندي، ضمانات، كفالات)، زيادة تدريجيا ففي كل سنة تحقق زيادة فعند سنة 2014 حققت 599 مليار دج، ثم ارتفعت إلى 1024,7 مليار دج سنة 2017 والتي تمثل أعلى ارتفع محقق خلال فترة الدراسة لكن سرعان ما تراجعت إلى 809,6 مليار دج خلال سنة 2018.
- سجلت الودائع تحت الطلب تدبدبا كبيرا خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2014 إلى 2018 بعد أن سجلت أعلى معدل نمو خلال فترة الدراسة المقدر بـ 25,36% ليعاود بعدها التراجع من جديد ليتم تسجيل معدلات سلبية خلال سنتي 2015، 2016 الذي قدر معدل النمو بـ 12,25% و 4,10%- على التوالي وسبب هذا التراجع هو انخفاض ودائع المحروقات التي تشكل المصدر المهم لهذا النوع من الودائع.

- ومع تحسن أسعار النفط واللجوء إلى التمويل غير التقليدي المجرى نهاية سنة 2016 ارتفع معدل نمو الودائع تحت الطلب إلى 20,54% ليتراجع بعدها إلى 8,48% في سنة 2018.
- سجلت الودائع لأجل سنة 2014 معدل نمو مقدر بـ 10,62% ثم عرف اضطرابا خلال سنة 2015، 2016، 2017 محققا معدل نمو مقدر بـ 8,80% و 0,76% و 6,78% على التوالي وفي سنة 2018 شهد ارتفاع مقدر بـ 11,13%.

الشكل البياني رقم(04): تطور الموارد المجمعة من البنوك الجزائرية حسب نوع الوديعة خلال الفترة (2018/2014)

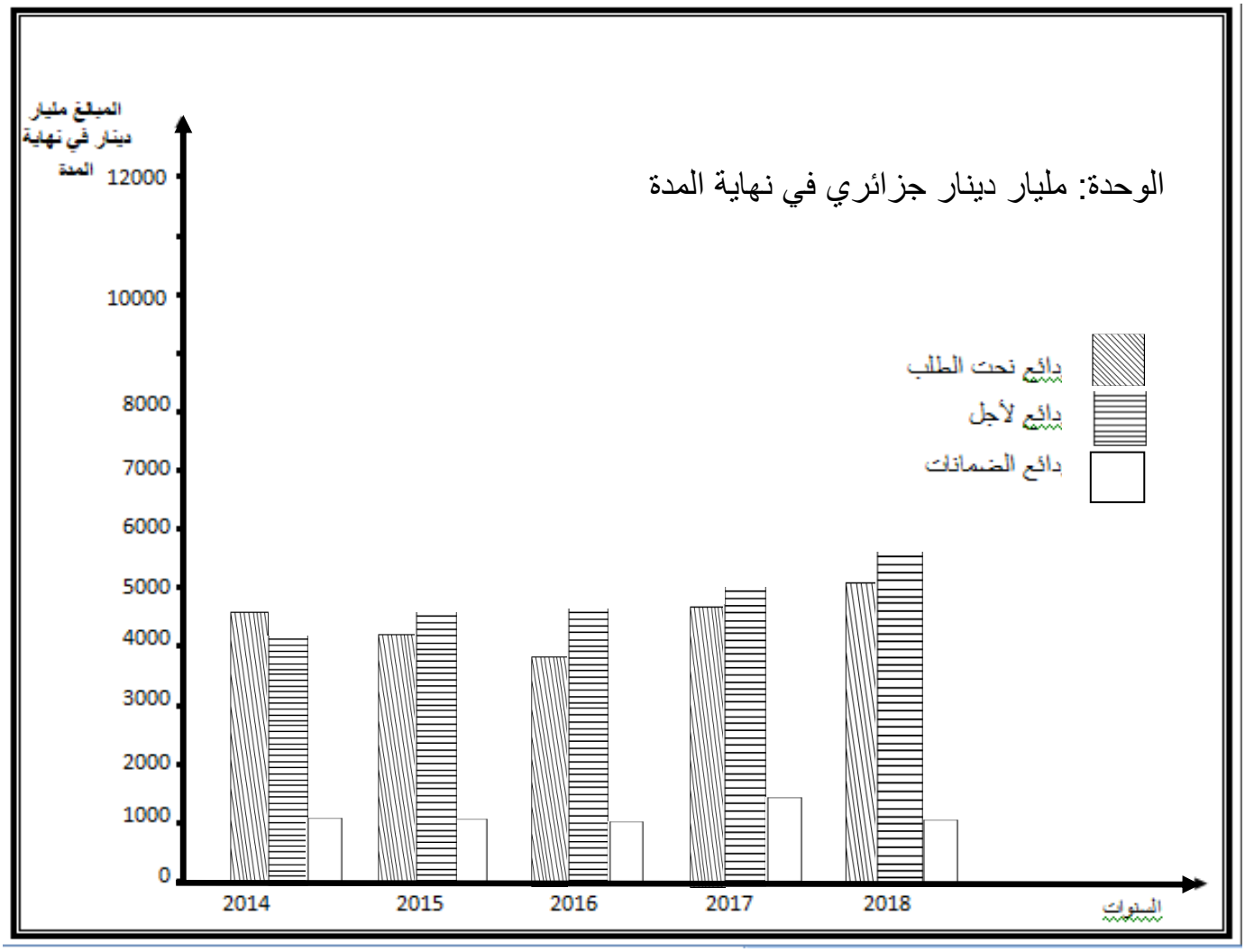

من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المستخرجة من التقارير السنوية لبنك الجزائر https://www.bank-of-htm.rapport/html/dz Algeria.

ثانيا- من حيث نوع البنوك

الجدول رقم (05): تطور الموارد المجمعة من البنوك الجزائرية حسب نوع البنوك خلال الفترة (2018/2014)

الوحدة: مليار دينار في نهاية المدة.

السنوات	2014		2015		2016		2017		2018	
	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة
ودائع تحت الطلب	3712,1	722,7	3297,7	594	3060,5	671,7	3765,5	733,5	4054,7	825,8
ودائع لأجل	3792,6	290,1	4075,7	367,6	4010,7	398,6	4233,0	475,5	4738,3	494,3
ودائع الضمانات	494,4	104,6	751,3	114,4	833,7	104,7	782,1	242,6	626,7	182,9
مجموع الودائع لكل بنك	8000,1	1117,5	8124,7	1076	7904,9	1175	8780,6	1451,6	9419,7	1503
إجمالي الودائع المجمعة	9117,5	9117,5	9200,7	9200,7	9079,9	9079,9	10232,2	10232,2	10922,7	10922,7
حصة كل بنك (%)	87,84	12,26	88,31	11,69	87,06	12,94	85,81	14,19	86,24	13,76

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على معلومات مستخرجة من التقارير السنوية لبنك الجزائر، مرجع سبق ذكره

من خلال الجدول الذي يوضح تطور الموارد المجمعة من البنوك التجارية الجزائرية حسب نوع البنوك خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2014 إلى 2018 يتضح لنا:

- هيمنة البنوك العمومية على الموارد المجمعة داخل القطاع المصرفي الجزائري حيث حصتها خلال الفترة الزمنية (2018/2014) تعدت 88,31%.
- شهدت حصة البنوك العمومية ارتفاعا مقدرا بـ 87,84% سنة 2014 لتبلغ ذروتها في سنة 2015 فحققت 88,31% ثم تبدأ يتراجع حيث كان هذا التراجع لصالح البنوك الخاصة التي عرفت نشاطها انتعاشا على مستوى جدب الودائع حيث حققت أعلى نسبة على مستواها في سنة 2017 المقدرة بـ 14,19% من إجمالي الودائع المجمعة بعد أن كانت حصتها مقدرة بـ 12,26% خلال سنة 2014.
- يعود سبب هيمنة البنوك العمومية على جدب الودائع في سيطرة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني والمتمثل أساسا بالعديد من المؤسسات والشركات العمومية التي تودع أموالها بالبنوك العمومية وزيادة على ذلك إلى الثقة التي يوليها المودعين للبنوك العمومية على حساب البنوك الخاصة.

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل البياني رقم (05): تطور الموارد المجمعة من البنوك الجزائرية حسب نوع البنوك خلال الفترة (2018/2014)

الشكل البياني رقم (05): تطور الموارد المجمعة من البنوك الجزائرية حسب نوع البنك خلال الفترة (2018/2014)

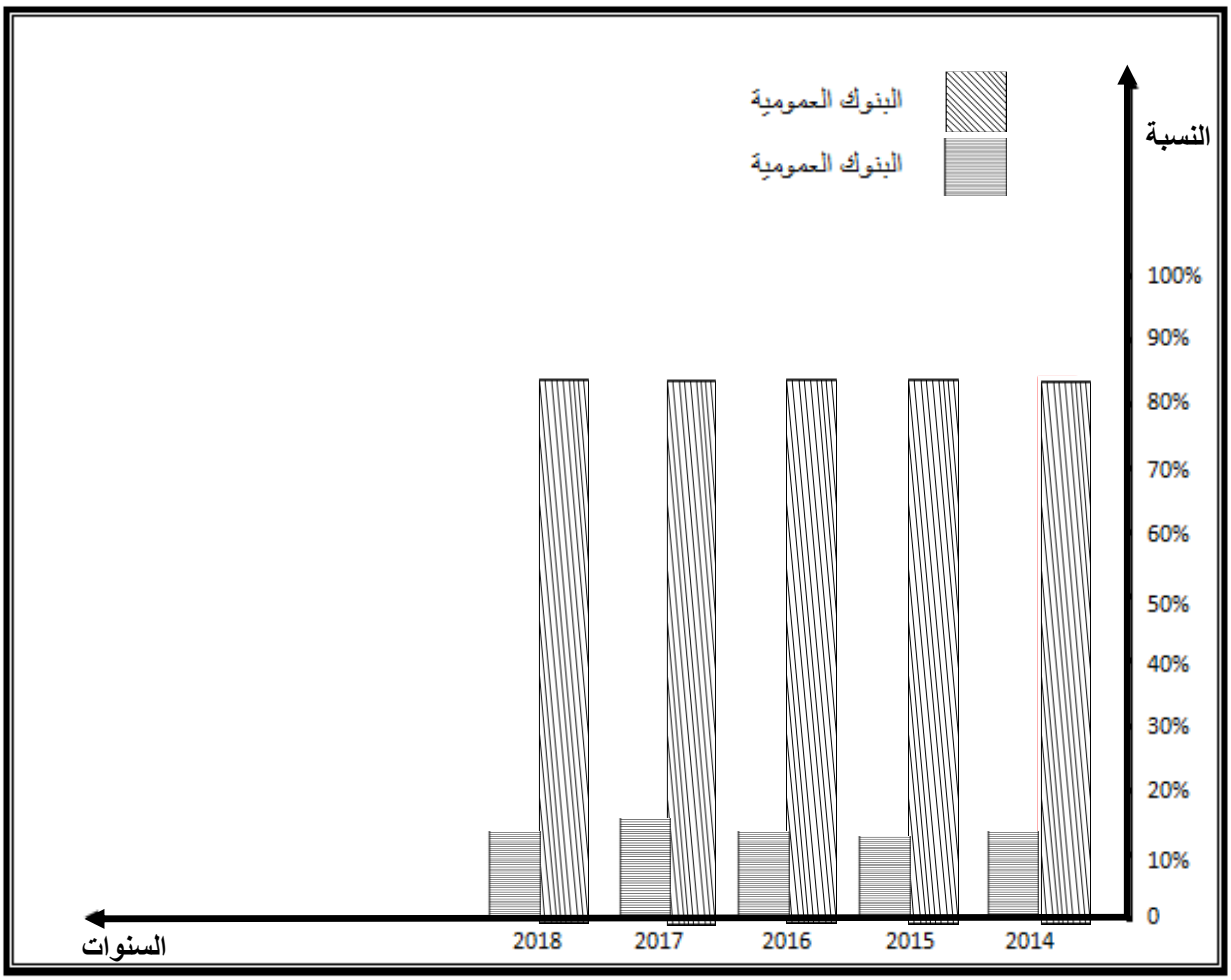

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على معلومات مستخرجة من التقارير السنوية لبنك الجزائر، مرجع سبق ذكره.

2 -تحليل وضعية القروض المقدمة من البنوك خلال الفترة 2014-2018-

أولا- من حيث نوع القروض:

الجدول رقم (06): تطور القروض المقدمة للاقتصاد من قبل البنوك حسب نوع القرض خلال الفترة (2018/2014)

الوحدة: مليار دينار في نهاية المدة.

		قروض قصيرة الأجل	قروض متوسطة وطويلة الأجل	إجمالي القروض	معدل النمو %
2014	المبلغ	1608,7	4894,2	6502,9	26,16
	النسبة %	24,74	75,26	100	26,16
2015	المبلغ	1710,7	5564,9	7275,6	11,88
	النسبة %	23,51	76,49	100	11,88
2016	المبلغ	1914,2	599	7907,8	8,69
	النسبة %	24,21	75,79	100	8,69
2017	المبلغ	2298,0	6579,9	8877,9	12,27
	النسبة %	25,88	74,12	100	12,27
2018	المبلغ	2687,1	7287,0	9974,0	12,35
	النسبة %	26,94	73,05	100	12,35

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على معلومات مستخرجة من التقارير السنوية لبنك الجزائر، مرجع سابق.

من خلال الجدول الذي يوضح توزيع القروض من قبل البنوك الجزائرية حسب نوعية القرض: نلاحظ أن معدل نمو إجمالي القروض لسنة 2014 قدر بـ 26,16% وهي أعلى نسبة محققة خلال فترة الدراسة ثم تراجعت في سنة 2015 لتصل قيمتها إلى 11,88% ثم انخفضت في سنة 2016 لتصل إلى 8,69% ولكن خلال سنتي 2017 و 2018 ارتفعت من جديد حيث حققت معدل نمو القروض 12,27% و 12,35% على التوالي.

نلاحظ من خلال الجدول أن القروض المتوسطة وطويلة الأجل ارتفعت نسبتها خلال سنة 2015 محققة معدل نمو قدره 76,49% من مجموع القروض الموزعة مقارنة بـ 75,26% المحققة في سنة 2014، أما القروض قصيرة الأجل شهدت نسبتها خلال سنة 2014 و 2015 نسبة متناقصة حيث قدرت بـ 23,51% و 24,74% على التوالي بالرغم من أن مبالغها المتوافقة مع سنوات المقارنة قد ارتفعت من 1608,7 مليار دج إلى 1710,7 دج ولكن في سنة 2016 فقد بدأت نسب نمو القروض قصيرة الأجل.

ويمكن تلخيص الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل البياني رقم(06): تطور القروض المقدمة من قبل البنوك حسب نوع القرض خلال الفترة (2018/2014)

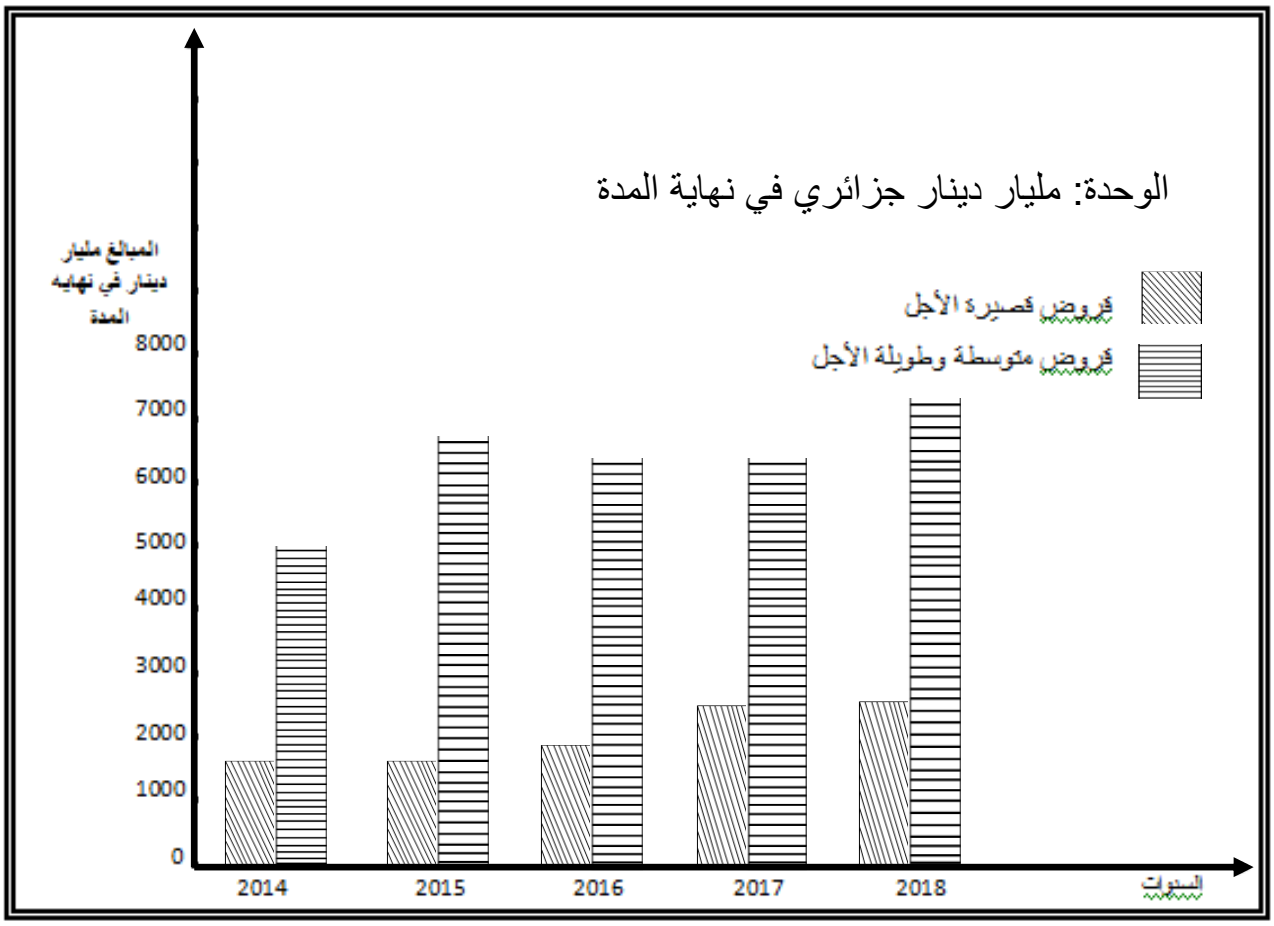

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المستخرجة من التقارير السنوية لبنك الجزائر

ثانيا- من حيث القطاع الممول:

الجدول رقم (07): يوضح توزيع قروض البنوك الجزائرية حسب القطاع الممول خلال الفترة (2018/2014)

الوحدة: مليار دينار في نهاية المدة.

	2014		2015		2016		2017		2018	
	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة	بنوك عمومية	بنوك خاصة
قروض للقطاع العام	3373,4	9,5	3679,5	9,5	3943,3	9,5	4302,3	9,5	4944,2	9,5
المجموع	3382,9		3688,9		3952,8		4311,8		4944,2	
النسبة %	52,02	52,02	50,70	50,70	49,99	49,99	48,57	48,57	4957	4957
قروض للقطاع الخاص	2338,7	781,3	2687,1	899,5	2982	973,0	3401,7	1164,4	3701,4	1328,5
المجموع	3120		3586,6		3955		4566,1		5029,9	
النسبة %	47,98	47,98	49,30	49,30	50,01	50,01	51,43	51,43	50,43	50,43
إجمالي القروض	6502,9		7275,6		7907,8		8877,5		9974	
حصة البنوك العمومية والخاصة%	87,84	12,16	87,51	12,49	87,58	12,42	86,78	13,21	86,68	13,32

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماد على المعلومات المستخرجة من التقارير السنوية لبنك الجزائر، المرجع سبق ذكره.

من خلال الجدول الذي يوضح توزيع القروض م قبل البنوك الجزائرية حسب القطاع الممول خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2014 غلى 2018.

- نلاحظ أن البنوك العمومية هي التي تسيطر على إجمالي القروض الممنوحة لأنها هي التي تستحوذ على أكثر الودائع حيث أن حصتها من إجمالي القروض الموزعة لم تنخفض عن 86% خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2014 إلى 2018 حيث بلغت سنة 2014 ما نسبته 87,84% وهي أعلى نسبة سجلت خلال فترة الدراسة ثم بدأت بتراجع ولكن بمستويات ضئيل.
- أما فيما يتعلق بحصة القروض الموزعة من طرف البنوك الخاصة فنجد أنها لم تتعدى نسبة 13,32% من إجمالي القروض الموزعة.
- سجلت سنة 2014 ما نسبته 12,16% ثم بدأت في الارتفاع خلال سنة 2017 و 2018 حيث قدرت ما نسبته 13,21% و 13,32% على التوالي وذلك على حساب حصة البنوك العمومية وتوجه القروض الموزعة من قبل البنوك الخاصة إلى تمويل القطاع الخاص المتكون من المؤسسات الخاصة والأسر والذي يشهد هذا الأخير ارتفاع محسوس في ادخاره.
- انخفضت حصة القروض الموجهة للقطاع الخاص من إجمالي القروض الموزعة إلى 47,98% سنة 2014 ثم سجلت ارتفاع بعدها لتصل إلى 51,43% سنة 2017 أما في سنة 2018 انخفضت على 50,43% أما القروض الموجهة للقطاع العمومي فسجلت حصتها ارتفاعا خلال سنة 2014 حيث بلغت ما نسبته 52,92% وهي أعلى نسبة تم تحقيقها خلال فترة الدراسة ثم تراجعت إلى 48,57% من إجمالي القروض الموزعة خلال سنة 2017 ثم ارتفعت في سنة 2018 إلى 49,57%.

الشكل البياني رقم (07): توزيع قروض البنوك الجزائرية حسب القطاع الممول خلال الفترة (2018/2014)

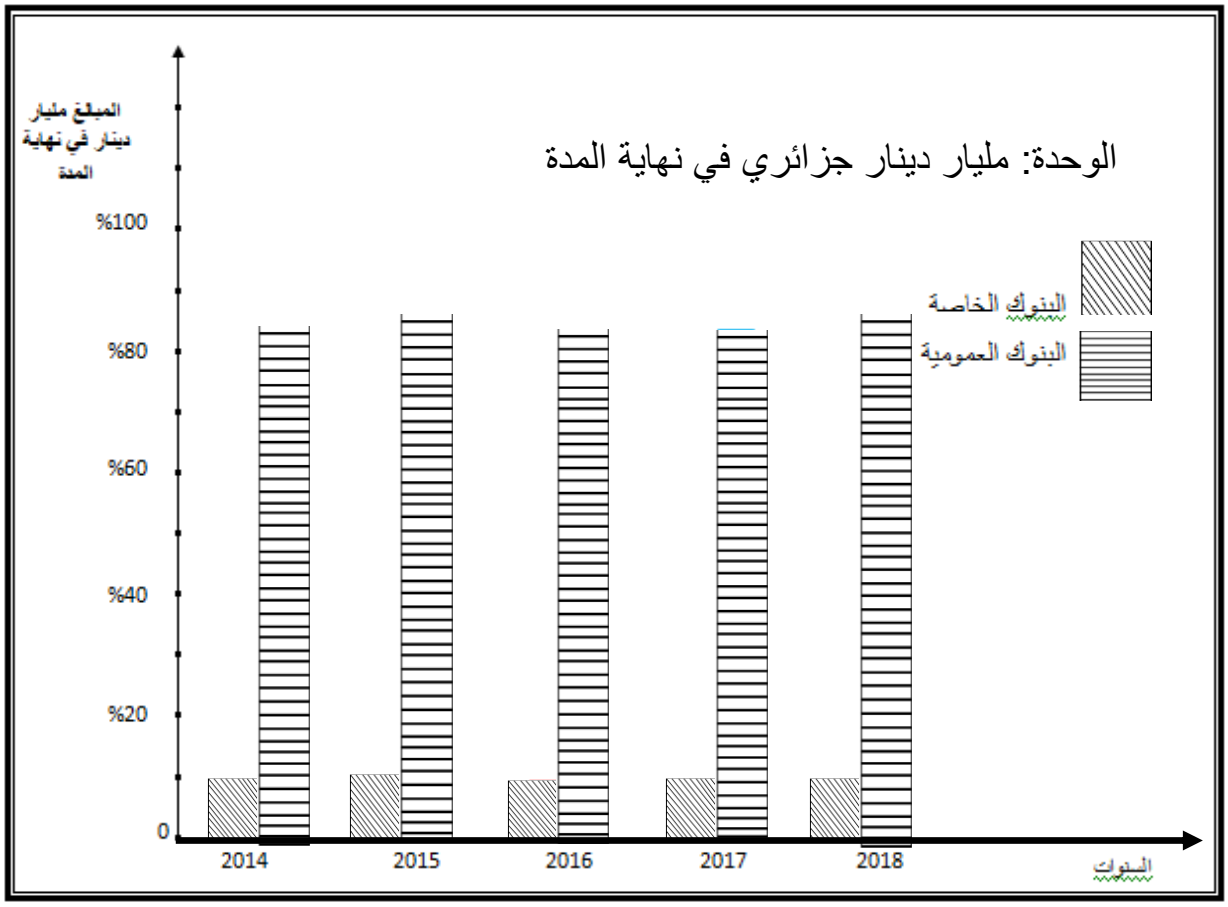

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات المستخرجة من التقارير السنوية لبنك الجزائر

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي الجزائري

إن تقييم وضعية النظام المصرفي الجزائري لمعرفة مدى استقراره وصلابته المالية يتم دراسة وتحليل عدد من المؤشرات المالية الهامة.

الفرع الأول: تحليل مؤشرات الملائمة المالية

عملت كل البنوك العملة في الجزائر إلى التقيد بمعايير لجنة بازل الثالثة من خلال الالتزام بنسبة كفاية رأس المال(الملائمة المالية) المنصوص عليها ضمن التشريع والتنظيم المصرفي الجزائري.

الجدول رقم (08) يوضح طور بنسب الملائمة للأموال الخاصة النظامية والقاعدية بالجزائر خلال الفترة من 2014 إلى 2018

		2014	2015	2016	2017	2018
نسبة الملاءة للأموال الخاصة النظامية (%)	إجمالي البنوك	15,79	18,40	18,75	19,38	19,06
	البنوك العمومية	14,71	17,75	18,37	19,58	19,26
	البنوك الخاصة	20,40	20,99	20,32	18,51	18,20
نسبة الملاءة للأموال الخاصة القاعدية(%)	إجمالي البنوك	13,18	15,76	16,25	14,97	14,99
	البنوك العمومية	11,65	14,64	15,42	14,33	14,44
	البنوك الخاصة	19,68	20,26	19,64	17,75	17,43

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر

https://www bank-of-algieria.dz/pdf/rapport 2018 arabe.pdf page 85

من خلال الجدول الذي يوضح نسب الملائمة للبنوك الناشطة في الجزائر خلال الفترة (2014-2018)

- نلاحظ أن معدل ملائمة قطاع البنوك في الجزائر بالنسبة للأموال الخاصة والقاعدية فعند نهاية سنة 2018 بلغ 19,06% و 14,99 على التوالي بحيث هذه النسب تجاوزت الحدود الدنيا القانونية وحتى المعايير الدنيا التي أوصت بها بازل 03 وهذا ما يدل على استقرار النظام المصرفي وصلابته فالبنوك الناشطة في النظام المصرفي لديها القدرة على تغطية المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها جراء أنشطتها من أموالها الخاصة.
- عند نهاية سنة 2016 قدر معدل ملائمة البنوك الناشطة بالجزائر بالنسبة للأموال القاعدية بـ 16,25% أما نسبة الملاءة للأموال الخاصة النظامية بلغت

18,75% فهذه النسب تحسنت مقارنة بتلك المسجلة في سنة 2014 حيث بلغت نسبة الملاءة للأموال الخاصة القاعدية بـ 13,18% أما نسبة الملاءة للأموال لخاصة النظامية قدرت بـ 15,79% لكن هذه النسب تبقى أعلى بكثير من تلك الموصى بها ضمن اتفاقية بازل 03.

- أن نسبة ملاءة البنوك الخاصة للأموال الخاصة النظامية خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2016 كانت أعلى من تلك المسجلة بالبنوك العامية حيث بلغت سنة 2016، 20,32% بينما سجلت البنوك العمومية ما نسبته 18,37% ولكن خلال الفترة من 2017 إلى 2018 حدث العكس وارتفعت نسب ملاءة البنوك العمومية على حساب البنوك الخاصة ويرجع ذلك إلى ارتفاع القروض الممنوحة للقطاع الخاص من طرف هذه البنوك.
- أما نسبة ملاءة الأموال الخاصة القاعدية فنلاحظ أن البنوك الخاصة حققت أعلى نسبة مقارنة بالبنوك العمومية فعند نهاية سنة 2018 كانت نسبة ملاءة الأموال الخاصة القاعدية الخاصة بالبنوك الخاصة بـ 17,43% أما البنوك العمومية فكانت نسبتها بـ 14,44% ويفسر ذلك في قدرة البنوك الخاصة على سيطرة والتحكم في أنشطتها أي إمكانية التعرض لمخاطر أقل على عكس البنوك العمومية التي تعمل على توفير التمويل للمؤسسات العمومية بمختلف أنواعها.

الفرع الثاني: تحليل مؤشرات جودة الأصول

الجدول رقم (09): مردودية الأموال الخاصة والأصول للبنوك الناشطة في الجزائر خلال الفترة (2014-2018).

		2014	2015	2016	2017	2018
مردودية الأموال الخاصة (ROE%)	إجمالي البنوك	23,75	21,48	17,89	18,84	22,38
	البنوك العمومية	25,22	23,37	18,69	19,99	22,68
	البنوك الخاصة	19,97	16,10	15,28	14,69	21,21
مردودية الأصول (ROA%)	إجمالي البنوك	1,99	1,92	1,83	2,05	2,42
	البنوك العمومية	1,77	1,76	1,68	1,97	2,27
	البنوك الخاصة	3,38	3,11	2,84	2,59	3,38

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر

- ترتفع من 18,84% سنة 2017 إلى 22,83% سنة 2018 وبنفس الوتيرة سجلت مردودية الأموال الخاصة بالبنوك العمومية سنة 2018 ارتفاعا مقدرا بـ 22,68% أما مردودية الأموال الخاصة المتعلق بالبنوك الخاصة تراجعت خلال الفترة من 2014 إلى 2016 ولكن سرعان ما ارتفع معدلها خلال سنة 2018 إلى 21,21%.
- ويفسر التطور الايجابي المحقق لمردودية الأموال الخاصة المتعلق بالبنوك العمومية إلى الامتثال لهذه الأخيرة إلى التنظيم الجديد الذي يدعو إلى ضرورة رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك إضافة إلى ذلك قيامها بتوسيع شبكة فروعها والعمل على التوزيع في خدماتها المقدمة.

- إن مردودية الأصول للقطاع المصرفي في الجزائر عرفت تراجع هي الأخر من 1,99% سنة 2014 إلى 1,83% سنة 2016 ثم ارتفعت إلى 2,05% سنة 2017 و 2,42% سنة 2018.
- إن مردودية الأصول المتعلقة بالبنوك العمومية شهدت تراجع من 1,77% سنة 2014 إلى 1,68% سنة 2016 لكن سرعان ما ارتفعت سنة 2018 إلى 2,27% أما البنوك الخاصة فعرفت تدبدبا كبيرا في مردودية الأصول في سنة 2014 حققت 3,38% ثم انخفضت إلى 2,59% سنة 2017 لتشهد سنة 2018 ارتفاعا مقدر بـ 3,38%.

الفرع الثالث: تحليل مؤشرات الربحية

يقيس مؤشر هامش الربح فدرة البنك في السيطرة على أعباءه أي كلما كان مرتفع بين مدى كفاءة البنك في خفض تكاليفه.

الجدول رقم (10) يوضح تطور مؤشر هامش الربح و الأعباء في القطاع المصرفي بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018

		2014	2015	2016	2017	2018
هامش الربح %	إجمالي البنوك	34,63	33,10	32,91	35,31	41,33
	البنوك العمومية	31,88	44,03	34,63	32,29	36,32
	البنوك الخاصة	44,03	36,32	34,69	28,55	34,63
الأعباء البنكية خارج الفوائد %	إجمالي البنوك	40,73	40,01	34,08	35,99	29,34
	البنوك العمومية	40,58	39,24	31,43	33,75	26,39
	البنوك الخاصة	41,29	43,43	46,27	46,16	40,49

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، ص 94.

من خلال الجدول الذي يوضح تطور هامش الربح و الأعباء في البنوك الناشطة في الجزائر خلال الفترة 2014-2018.

- نلاحظ أن مؤشر هامش الربح سنة 2014 كان 34,63% إلا أنه تراجع في سنة 2015 إلى 33% ثم ارتفع سنة 2016 إلى 32% كما واصل الارتفاع من 35,31% سنة 2017 إلى 41,33% سنة 2018.
- إن مؤشر هامش لربح المتعلق بالبنوك العمومية سجل سنة 2014 31,88% ثم ارتفع إلى 44,03% سنة 2015، لكن انخفض خلال سنتي 2016 و 2017 مسجلا 34,63% و 32,29% ولكن سرعان ما ارتفعت إلى 36,32% سنة 2018. أما البنوك الخاصة فسجلت 44,03% سنة 2014 والتي تمثل أعلى نسبة محققة خلال فترة الدراسة ثم انخفض ت إلى 34,62% سنة 2018 ويفسر هذا التحسن الذي شهدته البنوك العمومية في مجال تقييم مخاطر القروض وتسييرها ومتابعتها وهذا بفضل تكثيف الرقابة على محافظها وتشديد الرقابة أيضا من قبل بنك الجزائر واللجنة البنكية.
- أما هامش الربح المتعلق بالبنوك الخاصة فسجل ارتفاعا خلال سنة 2014 44,03% وهي أعلى نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة ثم انخفضت هذه النسبة إلى 34,63% خلال سنة 2018.
- أما الأعباء البنكية خارج الفوائد قد عرفت انخفاضا فخلال سنة 2018 كانت 29,34% مقارنة بسنة 2014 الذي حققت 40,73%.

الفرع الرابع: تحليل السيولة البنكية

الجدول رقم (11): نسبة سيولة البنوك في الجزائر خلال الفترة (2014-2018)

		2014	2015	2016	2017	2018
الأصول السائلة /إجمالي الأصول %	بنوك عمومية	37,04	25,85	22,66	21,88	18,43
	بنوك خاصة	43,95	35,87	29,11	33,11	28,52
	إجمالي البنوك	37,96	27,14	23,52	23,51	19,84
الأصول السائلة /الخصوم قصيرة الأجل %	بنوك عمومية	83,41	60,20	58,84	52,17	46,30
	بنوك خاصة	75,38	69,79	56,25	60,58	52,61
	إجمالي البنوك	82,06	61,64	58,39	53,70	47,45

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018 ، ص 87.

- نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الأصول السائلة لإجمالي الأصول أخذت اتجاه تنازلي خلال الفترة الزمنية من 2014 إلى 2018 لتسجل أدنى مستوى لها في سنة 2018 المقدر بـ 19,84% بعدما كانت 37,96% خلال سنة 2014.
- أما الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل عرفت تراجعا خلال فترة الدراسة ففي سنة 2018 كانت 47,45% بعدما كانت سنة 2014 مقدرة بـ 82,06%.

الفرع الخامس: تحليل القروض المتعثرة

الجدول رقم (12): يوضح تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض والمؤونات المخصصة بالبنوك الجزائرية خلال الفترة (2014-2018)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (%)	9,88	9,77	12,09	12,96	13,13
نسبة المؤونات المخصصة للقروض إلى إجمالي القروض المتعثرة (%)	62,13	59,93	54,62	52,28	49,96
نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض بالبنوك العمومية (%)	10,06	9,91	12,58	13,71	13,98
نسبة المؤونات المخصصة للقروض إلى إجمالي القروض المتعثرة بالبنوك العمومية (%)	64,04	61,54	55,40	52,43	49,9
نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض بالبنوك الخاصة (%)	8,53	8,63	8,55	7,79	7,11
نسبة المؤونات المخصصة للقروض المتعثرة بالبنوك الخاصة (%)	44,96	45,34	46,26	50,52	57,27

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2018، ص 89.

- عرفت نسب القروض البنكية المتعثرة بالجزائر استقرار خلال سنتي 2014-2015، حيث كانت 9,88% و 9,77% على التوالي إلا أن هذه النسبة شهدت ارتفاعا خلال سنة 2016، فقدرت بـ 12,06% أما في سنة 2017 بلغت 12,96% لتصل نسبتها إلى 13,13% خلال سنة 2018.
- نلاحظ أن البنوك العمومية شهدت ارتفاع كبير في معدل القروض المتعثرة، حيث قدرت سنة 2014 بـ 10,06% وفي سنة 2018 بلغت 13,98% أما نسبة القروض المتعثرة لإجمالي القروض في انخفاض بالبنوك الخاصة ، حيث سجلت سنة 2014 8,53% وفي سنة 2018 بلغت 7,11%.
- إن القروض المتعثرة المتعلقة بالبنوك العمومية قد تم تغطيتها بما يقارب 49,9% من خلال المؤونات المخصصة للقروض مقابل 52,43% خلال سنة

2017، ويرجع سبب الانخفاض إلى تقديم قروض في إطار دعم الشباب، على عكس مؤونات البنوك الخاصة المخصصة للقروض المتعثرة عرفت ارتفاع حيث بلغت سنة 2014 44,96% ، أما في سنة 2018 قدرت بـ 57,27%.

- إن تحليل مؤشرات الصلابة المالية للقطاع المصرفي في الجزائر خلال الفترة (2014-2018) يشير إلى أن صلابة القطاع المصرفي الجزائري لا تزال مربحة ومستقرة نسبيا بالرغم من الحالة الاقتصادية الصعبة التي يعاني منه الاقتصاد الوطني مند سنة 2014 جراء انخفاض أسعار المحروقات، حيث تم الكشف عن بعض نقاط الضعف منها: ضعف دور البنوك في استرجاع الأموال المسحوبة للدائرة الرسمية وتركها تتداول داخل السوق السوداء وهو ما ساهم في تدني نسب السيولة البنكية في القطاع المصرفي الجزائري وهذا ما دفع ببنك الجزائر إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لمنع حدوث خطر السيولة في النظام.

المبحث الثاني: دراسة لاختبار القدرة على تحمل الضغوط في النـــظام المصرفـي الجزائري خلال الفترة (2018/2014)

كما ذكرنا سابقـــا، فان اختبار الـــقدرة على تحمل الضغوط يمر بمراحل لتقـــيـــيم تأثير الأحداث الشديدة على الوضع المالي للبنـــــوك أو النظام المصـــــرفي ككل، خلال الفتـــرة المالية (2018/2014) من اجل الوصول إلى مدى قوة وقدرة تلك البنوك على تحـــــمل صدمات مخاطر السيولة باستخدام تحليل الحساسية.

المطلب الأول: الإعداد والتحضير

من خلال هدا المطلب سيتم تقديم أهم العناصر التي يجب تحدـــيدها بدقـــة قبل بدء اختبـــارات القدرة على عينة من البنوك التجارية الجزائرية التي كانت بياناتها المالية متاحة خلال الفـــترة (2014 /2018).

الفصل الثاني: واقع استقرار البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2014-2018

الفرع الأول:عينة البنوك المشاركة في اختبار القدرة على تحمل الضغوط

واشتملت عينة الدراسة على ثلاثة بنوك من أصـــل عشرون بنكا ،وتم اختيـــار وبنك البنك الخارجي الجزائري ،والبنك الوطني الجزائري، بنوك عمومية هي: القرض الشعبي الجزائري، كما يوضحــه الجدول التالي :

الجدول رقم 13 :يوضح عينة البنوك المشاركة في الاختبار

عينة البـــنوك المشـــاركة في الاختبـــــار	
البنـــك الخارجـــــي الجزائـــــري	(BEA)
البنك الوطنـــــــي الجزائـــــري	(BNA)
القرض الشعبـــــــي الجزائـــــري	(CPA)

الفرع الثاني :المنهجية المستخدمة في الاختبار

قبل البدء في الاختبارات القدرة على تحمل الضغوط، من الضروري تحديد بعض النقاط التي تساعد في تحديد حدود الاختبار.

أولا- الأهداف:

1 -معرفة مدى قدرة البنوك المشاركة في الاختبار قادرة على اجتياز جميع الصدمات.

2 -معرفة هل البنوك المشاركة في الاختبار تملك أموال كافية من الودائع والأصول تامة السيولة لمواجهة السحوبات اليومية.

3 -معرفة إذا ما كانت البنوك المشاركة في الاختبار تحقق أرباحا أو خسائر بعد تطبيق الاختبار.

ثانيا- كيفية جمع البيانات :

يتم جمع البيانات اللازم ة للاختبار من القوائم المالية للبـــــنوك المتوفرة على مواقعـــــها الالكترونية، وتتمثل القوائم المالية أساســـــا في كل من الميزانية، خارج الميزانـــيـــة، وجدول حسابات النتائج، حيث تحتوي هده القوائم على البيانات اللازمة لحساب قيمـــــة الودائع بعد الصدمة.

ثالثا- تحديد نوع الاختبار المناسب:

يتم إجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط من الأعلى إلى الأسفل باستخدام بيانات كل بنك على حدة، وتطبيق منهجية وسيناريوهات موحدة لتقدير استجابة مجموعـــة من البنوك لسيناريو محدد، حيث انه أسهل في التنفيذ ولا يتطلب سوى تنسيق وطريقــة موحدة لتوفير نتائج أكثر قابلية للمقارنة ،سيتم تطبيق تحليل الحساسية لمخاطر السيولة.

رابعا- الفترة الزمنية والأداة المستخدمة في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط:

يتم إجراء اختبارات القدرة على البيانات المالية للبنوك المشارك ة في الاخـتبار خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2014 إلى 2018، بالإضافة إلى الاعـــــتماد على البرنامج Microsoft Excel.

خامسا- العتبة المستخدمة في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط :

صدمات مخاطر السيولة تهدف إلى تقييم قدرة البنوك المشاركة في الاختبار على الوفاء بالتزاماتها، في ضوء السحوبات اليومية للودائع بنسبة 5% و 10% من إجمالي الودائع خلال أسبوع العمل ،فبافتراض عدم وجود تدفق نقدي داخلي خلال فترة الاختبار لمعرفة فيما إذا كانت هذه البنوك لديها ما يكفي من الأصول تامة السيولة لتغطية التدفقات النقديـــــة الخارجة في سيناريو الضغط أم ستلجأ إلى الاقتراض أو بيع الأصول شبــه سائلة .

سادسا- اختبار الصدمة المستخدمة في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط :

لم يصدر بنك الجزائر قانونا صريحا لاختبار القدرة على تحمل الضـــــغوط ومخاطــر السيولة لكن اللائح ة رقم 04/11 ظهرت العديد من المواد الإلزامـــية لإجراء اختبارات دورية لاختبار كفاية السيولة في البنوك، من خلال إجراء اختبارات دورية لإمكانيـــــة الاقتراض المتاحة للبنوك إذا ما ذلك في الظروف العـــــادية أو في حالة حدوث أزمة ،وبناء توقعات لتدفقات الخزينة في غضون

أسبوع ، من خلال إعداد البنـــــوك لجدول زمني يسمى جدول تدفق الخزينة الذي يسمح لهم بالمتابعة الأسبوعية لحالة السيولة لديهم ،بما في ذلك العمليات الجديدة ، اعتمادا على هذه التوقعات على فرضيات محددة وفحص واختبار الفرضيات المستخدمة، وإجراء الاختـــبارات الدورية، لصلاحيتها ودرجة صرامتها وتحليل نتائج الاختبارات ومراعاتها عنـــد إدارة قياس مخاطر السيول ة، بالإضـــافة إلى وضع خطـــط الطوارئ التي تمكنهم من الاستـعداد لمواجهة أزمات السيولة، وتوضيح هذه الخطط الإستراتيجية التي يجب إتباعـها والإجراءات التي يجب إتباعها، السماح بإدارة السيولة وفق سيناريوهات مختلـــــــفة، واختبار هذه الخطط بشكل دوري والنظر في نتائج هذه السيناريوهات للتأكد من أنهـا عملية ومناسبة .

المطلب الثاني: تطبيق اختبارات القدرة لمخاطر السيولة في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2018/2014)

الفرع الأول: تطبيق صدمات مخاطر السيولة

نظرا لعدم وجود بيانات عن معدلات السحب اليومية للودائع من البنوك في الجزائر، فسيتم الاعتماد على الصدمات التي اقرها صندوق النقد الدولي الذي طبق عام 2013 على النظام المصرفي في إحداث صدمات لمخاطر السيولة من خلال الاعتمـــاد على الودائـــع والأصول تامة السيولة بافتراض وجود سحب يومي للودائع بنسبة 5% و10% وهذا خلال خمسة أيام، مع افتراض عدم وجود أي تدفقات نقدية خلال فترة الاختبار.

وحيث أن الإجراءات المتبعة في قياس اثر مخاطر السيولة تختلف عن باقي المخاطر، فإن الدراسة ستعتمد على كل من :

- **الودائع:** لمعرفة ما إذا كان البنك احتفظ بمبالغ كافية من الودائع بعد الصدمة لتمكينه مـن تمويل أصوله.

- **الأصول تامة السيولة:** لمعرفة قدرة البنك على تمويل عمليات السحب من أصوله تامـــة السيولة.

- **قيمة السحب لليوم n:** قيمة الودائع لليوم (x(n-1 النسبة المفترضة للسحب .....(1)

- **رصيد الودائع بعد السحب لليوم n:** قيمة الودائع لليوم (n1)- قيمة السحب n.....(2)، في هذه المرحلة، باستخدام برنامج Excel، يتم حساب قيمة الودائع بعد الصدمة عن طريق حساب قيمة الودائع المتبقية بعد جميع عمليات السحب ، حيث يعتمد حساب قيمة السحب في اليوم التالي على الإيداعات الموجودة في اليوم السابق.

- **الأصول تامة السيولة بعد الصدمة:** الأصول تامة السيولة قبل الصدمة – (قيمة السحب لليوم الأول +.....+ قيمة السحب لليوم الخامس).....(3)

أما بالنسبة لقيمة الأصول تامة السيولة بعد الصدمة يتم حسابها ع ن طريق خصم قيمـــة جميع عمليات السحب الودائع اليومية من قيمة الأصول تامة السيولة قبل الصدمة.

الفرع الثاني: تحليل ومناقشة نتائج صدمات مخاطر السيولة على كل من الودائع والأصول التامة للسيولة

فيما يتعلق بصدمات مخاطر السيولة ،سيتم تحليل تأثيرها بشكل مختلف، حيث سيتم تحليل التأثير على الودائع والأصول تامة السيولة خلال الفترة (2018/2014) كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (14): يوضح نتائج تطبيق اختبارات القدرة على مخاطر السيولة

الوحدة: مليار دينار جزائري

العينة	السنوات	قبل الصدمة					بعد الصدمة02 (سحب 10% من الودائع)					بعد الصدمة02 (سحب 10% من الودائع)				
		2014	2015	2016	2017	2018	2014	2015	2016	2017	2018	2014	2015	2016	2017	2018
BAE	الودائع	2095,1	2074,1	1992,9	2507,1	2565,9	1621,1	1604,8	1542,1	1939,9	1985,4	1237,1	1224,7	1176,8	1480,4	1500
	الأصول تامة السيولة	517,01	365,81	458,78	749,18	512,76	43,065	-103,4	7,939	182,03	-67,69	-340,9	-483,5	-357,3	277,55	- 500
BNA	الودائع	1742,5	1732,2	1673,8	1834,4	1982,9	1348,3	1340,3	1295,2	1419,7	1534,3	1028,9	1022,8	988 ,38	1083,2	1170,9
	الأصول تامة السيولة	318,23	325,84	305,73	298,86	337,31	-75,96	-66,02	-72,92	116,1	111,2	-395,3	-383,5	-379,7	-452,3	-474,7
CPA	الودائع	1448	1319,1	1214,7	1331,1	1558,2	887,9	1020,6	939,94	1029,9	1205,7	677,61	778,91	717,29	785,97	920,14
	الأصول تامة السيولة	32,7	339,2	236,67	337,67	319,73	67,2	40,79	-38,72	36,56	-32,77	-143,1	-201	-261,4	-207,4	-318,4
العينة	الودائع	4985,60	5116,4	4881,4	5672,60	6107	3857,3	3965,7	3777,2	4389,2	4725,4	2943,61	3026,41	2872,47	3349,57	3591,04
	الأصول تامة السيولة	1162,24	1030,85	1000,58	1385,71	1169,8	34,30	-128,63	-103,70	-102,49	-211,66	-879,3	-1068	998,4	-937,2	-1293,1

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على القوائم المالية وتطبيق الصدمات باستخدام Excel.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- انخفاض ودائع البنوك المشاركة في الاختبار بعد تطبيق كل من الصدمة (01)والصدمة (02) خلال فترة الدراسة، ونلاحظ أن الصدمة (02) كان لها تأثير كبير على الودائـــــع على الرغم من وجود كميات كافية من الودائع بعد كل صدمة.

- نلاحظ انخفاض في رصيد الأصول تامة السيولة خلال فترة الدراســـة، وعن د تطبيــق الصدمات على هذا المؤشر كان للصدمة (02) تأثير اكبر عليه من الصدمة (01).

- لم يتمكن البنك الوطني الجزائري من التغلب على صدمات مخاطر السيول ة المفترضة في اختبارات القدرة، حيث ظهر رصي د الأصول تامة السيولة سلبيا في كلتا الصدمتيــن فـــي جميع السنوات.

- يظهر القرض الشعبي الجزائري والبنك الخارجي رصيد الأصول السائلة بالكامل تحت الصفر بعد الصدمة 01 بينما لم يتجاوز الصدمة 02 بنجاح.

خلاصة الفصل :

يتناول هذا الفصل استقرار القطاع المصرفي الجزائـــــري في ظل ظروف استثنائـــية باستخدام اختبارات الضغط لتحديد قدرته على تجاوز الصدمات المفترضة.

ثم تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط على عينة من البنوك العمومية باستخـدام بياناتها المالية خلال الفترة (2018/2014)، بالاعتماد على تحليل الحساســـية لمخاطـر السيولة والاعتماد على برنامج Excel لإظهار تأثير الصدمات على الودائع والأصـــول تامة السيولة .

خاتمة

خـاتمة

ساهم ظهور اختبارات القدرة على تحمل الضغوط في تحليل أفضل للمخاطر، على عكس ما تقوم عليه أدوات إدارة المخاطر و النماذج الإحصائية الأخرى، خاصة أنها تحقـــق العديد من المزايا للبنوك والجهات الرقابية التي تتبناها كأحد الأدوات المستخدمة لإدارة المخاطر.ومعالجة الصدمات النادرة والقاسية التي يمكن أن تؤذي إلى خسائر كبيرة، أو حتى الإفلاس والانهيار.

في الجزائر، في عام 2009، أجرى بنك الجزائر اختبارات القدرة باستخدام منهجية وضعها صندوق النقد الدولي، وبدءا من سبتمبر 2012، بدأ بنك الجزائر بمساعدة فنـــية لخبراء من البنك الدولي في إعداد اختبارات القدرة على مستوى الاقتصاد الكلي، حتـــى انه في عام 2015 تم الانتهاء من العمل على تكييف تطبيق الاختبارات القدرة على تحمل الضغوط وفقا للمعايير الدولية والممارسات المحاسبية و الاحترازية المعمول بها في الجزائر، وكذلك الاستلام المؤقت للطلب خلال نفس السنة اختبارات القدرة لتقييم حساسية القطاع المصرفي الجزائري للمخاطر المختلفة باستخدام بيانـــــات 2012 لكل بنك على حدة.

اختبارات القدرة ليست عملية واحدة ،بل هي عبـــــارة عن سلسلة من العمليـــات المتتالية التي تضمن أن تؤذي اختبارات القدرة إلى نتائج مفيـــــدة تساعد البنك في عدة مجالات، بحيث يبدأ أي اختبار بتحديد الجهة المنفذة للاختبار مجموعة من النقاط المهمة لتسهيل العملية بحيث تكون العمليات التي يتم تنفيذها أثناء الاختبار متوافقة مع الأهداف المرجوة.

نتائج اختبارات الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** تعتبر اختبارات القدرة على تحمل الضغوط أداة هامة تستخدم كجزء من عملية إدارة المخاطر وتستخدم نتائجها في تطوير خطط الطوارئ للتعامـــــل مع المخاطر المختلفة.
- **الفرضية الثانية:** البنوك قادرة على تحقيق أرباح بعد حدوث الصدمات المفترضة من خلال إعداد استراتيجيات ملائمة للتخفيف من حدة المخاطر .

- **الفرضية الثالثة:** إن اختبار القدرة لمخاطر السيولة تؤثر على الودائع والأصـــول تامـــة السيولة لأنها تفترض وقوع الاحتمال الأسوأ لمعرفة مدى قدرة البنوك على التصـــدي لهذا الاحتمال .

النتائج:

- تساهم نظم الرقابة المصرفية التي يمارسها بنك الجزائر في تحديد وتشخيص المخاطـــر المصرفية التي تتعرض لها المصارف ومن ثم العمل على سلامتها.

لتجـــنب النظـــام المصرفي من المشاكل التي قد تنتج جراء ضعف أدائها واتخاذ الإجراءات الملائمة فـــي الوقت المناسب .

- أظهرت نتائج صدمات مخاطر السيـــولة أن البنوك تمتلك أموال كافـية بعد السحوبات اليومية المتتالية لها .

- أسفرت نتائج عن تأثر رصيد الأصول تامة السيولة لهذه الصدمات كثيرا ، ليظهر سالبا خاصة بعد تضاعف معدل السحوبات اليومية .

- إن القرض الشعبي الجزائري هو البنك الأكثر تضررا من الصدمات المفترضـــة في اختبارات القدرة على تحمل الضغوط.

التوصيات:

- يجب القيام باختبارات القدرة على تحمل الضغوط لمخاطر السيولة بصفة دوريـــة على المدى القصير والمدى الطويل.

- تحسين التنظيم الداخلي للبنوك العمومية عن طريق تفعيل الرقابة الداخلية وتطبـــيق السياسات والإجراءات والالتزام بها .

-الاهتمام بتنمية الموارد البشرية وتكوين إطارات مصرفية حسب المقاييـــس الدوليـــة .

آفاق الدراسة :

إن الدراسة الحالية ركزت على جوانب محددة وأهملت بعض الجوانب الأخرى التـي يمكن أن تكون مجال بحث مهم .

- قامت الدراسة بإجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط من الأعلى إلى الأسفل ويمكن استخدام المنهج من الأسفل إلى الأعلى باستعمال بيانات تكون أكثر تفصيل حول البنوك المشاركة في الاختبار.
- قامت هذه الدراسة بتطبيق اختبارات القدرة على مخاطر السيولة، حيث يمكن توسيع نطاق اختبارات القدرة لتشمل مخاطر أخرى كمخاطر الإئتمان أو مخاطر سعر الصرف.

المراجع

قائمة المراجع

- الكتب

1- دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

- الأطروحات

2- أسامة محمد عبد الرحمان جبر ، قياس قدرة البنوك التجارية الأردنية على تحمل الظروف الضاغطة، رسالة ماجستير في المالية وإدارة المخاطر، جامعة العلوم التطبيقية،عمان، الأردن.

3- تريعة حنان ،اختبارات القدرة على تحمل الضغوط وتطبيقاتها في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2022/2021.

4- ديالا جنود ،اختبارات الجهد وأهميتها في إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الخاصة السورية ، دراسة تطبيقية على المصارف السورية التقليدية، رسالة ماجستير في علوم الإدارة اختصاص علوم مالية ومصرفية، المعهد العالي لإدارة الأعمال ،قسم الإدارة المالية والمصرفية 2018.

5- شيلي وسام، محاولة اختبار مدى قدرة الإصلاحات الرقابية بازل (03) على تعزيز النظام المصرفي الجزائري الفترة 2017/2016ادارة مالية، جامعة الجزائر03، 2019.

6- صباح حسن عبد سلمان العكيلي، تطبيق اختبارات الضغط في تحقيق أهداف المصرف وقيمته السوقية، أطروحته مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية قسم العلوم المالية والمصرفية ، جامعة كربلاء 2017.

8 -محمد موسى علي شحاته، نموذج مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن اختبارات تحمل الضغوط كأداة لإدارة المخاطر المصرفية رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات المتوفيه.

- المقالات:

8- ديمنثري ديميكانس، يجب تطويـــــع اختبارات القدرة على تحـمل الضغوط وتوسيعها لتقييم استقرار النظام المالي ككل، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي سبـــــتمبر 2015.

9- علي جترين، فايزة شايب، اختبارات الضغط أسلوب جديد لقياس قدرة البنـــوك على تحمل الأزمات، دراسة تجربة قطر خلال أزمة كوفيد 19، مجلة الميادين الاقتصادية، المجـــلد 04، العدد 01، 2021.

10-فخاروي فاروق وآخرون، استخدام اختبارات الضغط كوسيلة للكشف المبكر عن خسائر المخاطر البنكية مع الإشارة لتجربة البنوك الأردنية، مجلـــــة شعاع للدراسات الاقتصاديـــة المجلد 04، العدد01، 2020.

11- نبيلة يحيى الشريف، عيساني عامر، قياس مخاطر التركز الائتماني باستخدام الضغط، مجلة جديد الاقتصاد المجلد 16، العدد01.

12- نرمين حميد علي رنكنة، خلود الربيعي، استخدام اختبارات الضغوط في إدارة مخاطـــر التركز الائتماني، مجلة دراسات محاسبية ومالية،المجلد 14، العدد49 لســـــنة 2019.

13- هيروكو اورا، ليليا ناشو ماخر، بنوك تحت الضغط، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي المجلد 50، العدد 02 جويلية 2013.

- تقارير:

14- التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري للسنوات2017،2014،2015،2016،2018.

15- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013.

16- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة2015.

17- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة2016.

18- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة2017.

19- التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة2018.

- **الأنظمة والتعليمات والمنشورات:**

20- تعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة للبنوك العاملة في الأردن رقم(2016/01)، البنك المركزي الأردني.

21- الملاحظة الفنية رقم 02 لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ديسمبر 2016.

- **المواقع الإلكترونية:**

22- www.bank-of algeria.dz

23- www.bea.dz.

24- www.bna.dz.

25- www.cpa-bank.dz.

- **قائمة المراجع باللغة الأجنبية:**

- **Articles**

26- International " Stress Testing Banks(2013) "Schuermann ,T. Gornal of For Ecasting Vol 30, Issue3